الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
الجامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-
الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

من إعداد الطالب (ة)

زرقة أسماء

تحت الاشراف الأستاذ(ة)

بلعياشي بومدين غوثي

أعضاء اللجنة المناقشة

برياطي حسين	د. محاضر - ب-	رئيسا
بلعياشي بومدين غوثي	د. محاضر - ب-	مؤطرا
بن حمو عبد الله	د. محاضر - ب-	مناقشا

السنة الجامعية: 2017- 2018

إهـــداء

بسم الله و الصلاة و السلام على نور القلوب و سيد الوجود و خير الانام حبيبنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي و تعليمي و دعماني في كل الأحوال و الظروف،

إلى نبع الصبر و الحنان و من رافقني دعائها في كل مكان و زمانو من أنارت درب خطايا أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة أطال الله في عمرها، كما أسأل الله الولي القدير أن يحفظها و يرفع مقامها و يجعلني سببا في رفع شأنها.

و إلى من أحمل اسمه و سندي في الحياة و اعترف بفضله في الوجود، إلى من رباني على الفضيلة، و حب العلم و كان مرشدي حتى أوصلني بر الأمان أبي العزيز "محمد"، تمنياتي له بالصحة و طول العمر.إلى الذي تحمل المشقة في سبيل وصولي و علمني الصبر و التواضع، إلى رمز الوفاء و العطاء،

إلى إخوتي خير الدين و عبد القادر، و أخواتي أمينة و نورهان.

إلى جميع عائلتي و أصدقاء.إلى كل من أحبنا في الله و احببناه فيه.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يقرأ مذكرتي الآن.إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر و التقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك.....

و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك.....

و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....

و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلالة

الحمد لله الذي أعاننا و وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

نتوجه بشكر خالص إلى الأستاذ المشرف **بلعياشي بومدين غوتي** الذي لم يبخل علينا بالتوجيه والنصح

و إلى الأستاذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

أسماء

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مخطط التمويل	35
2	**التوازن في نموذج Mundell – Fleming**	42
3	**البنوك الجزائرية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري**	50
4	تغير الفائدة بتغير المدة	54
5	تقدير قيمة المساهمة الشخصية	67
6	الهيكل التمويلي للمشروع المدروس	68
7	جدول الأعباء الإجمالية للمشروع	69
8	الميزانية الافتتاحية للمشروع	71
9	الميزانية التقديرية للمشروع خلال السنتين الاولى و الثانية	72
10	الميزانية التقديرية للمشروع خلال السنتين الثالثة و الرابعة	73
11	الميزانية التقديرية للمشروع خلال السنتين الخامسة و السادسة	74
12	الميزانية التقديرية للمشروع خلال السنتين السابعة و الثامنة	75
13	بعض المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية	77

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
1	التوازن في السوق الحقيقي	37
2	التوازن في السوق النقدي	39
3	منحنى IS وlm	40
4	توازن سوق الصرف (ميزان المدفوعات)	42
5	**التوازن في نموذج Mundell – Fleming**	43
6	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	51
7	الهيكل التنظيمي لوكالة تنس	55
8	مخاطر البنكية	79

الفهرس

المحتويات	الصفحة

الإهداء

كلمة شكر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة.....1

الفصل الأول : أساسيات حول القروض و قروض الاستثمار

مقدمة الفصل.....6

المبحث الأول : أساسيات حول القروض البنكية.....7

المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية.....7

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية.....8

المطلب الثالث : أهمية و وظائف القروض البنكية.....10

المبحث الثاني : سياسة الإقراض.....12

المطلب الأول : مفهوم سياسة الإقراض و إعدادها.....12

الطلب الثاني : مكونات سياسة الإقراض.....14

المطلب الثالث : العناصر المؤثرة في سياسة الإقراض.....16

المبحث الثالث : قروض الاستثمار.....17

المطلب الأول : مفهوم قروض الاستثمار.....17

المطلب الثاني : عمليات قروض الاستثمار.....18

الطلب الثالث : مخاطر قروض الاستثمار.....21

خلاصة الفصل.....23

الفصل الثاني : تأثير قروض الاستثمار على قيمة العملة

مقدمة الفصل 25

المبحث الأول : الإطار العام للعملة.....26

المطلب الأول : مفهوم العملة.....26

المطلب الثاني : وظائف العملة.....27

المطلب الثالث : أشكال العملة.....27

المبحث الثاني : فاعلية قروض الاستثمار في الحفاظ على استقرار القيمة الداخلية للعملة 28

المطلب الأول : الأدوات المؤثرة على قروض الاستثمار.....29

المبحث الثالث : تحليل قروض الاستثمار.....30

المطلب الأول : مكونات ملف قروض الاستثمار.....30

المطلب الثاني : الدراسة التقنو اقتصادية.....31

المطلب الثالث :التحلي المالي للمشروع.....33

المطلب الرابع : سعر الصرف و الأداء الاقتصادي.....36

خلاصة الفصل.....44

الفصل الثالث : دراسة حالة قرض استثماري البنك الوطني الجزائري

مقدمة الفصل.....46

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري.....47

المطلب الأول : نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري.....47

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.....50

المطلب الثالث : تقديم وكالة تنس 279 و أهدافها و مصادر تمويلها.....51

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لوكالة تنس279.....55

المبحث الثاني : دراسة حالة منح قرض استثماري.....59

المطلب الأول : تعريف قروض الاستثمار.....59

المطلب الثاني : المقاييس و الاعتبارات اللازمة لمنح قرض استثماري.....61

المطلب الثالث : الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري.....62

المطلب الرابع : الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري BNA 67

المطلب الخامس : دراسة جدوى المشروع.....71

المطلب السادس : مخاطر قروض الاستثمار.....78

خلاصة الفصل.....83

الخاتمة عامة.....85

المراجع

مقدمة :

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية, وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة, و مع التحولات التي يشهدها المحيط المالي من جهة أخرى.

و في ظل هذه الظروف تعمل البنوك جاهدة على تطوير إمكانياتها و وسائل عملها من اجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة و توجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة. لذلك يمكن القول أن أهم أوجه استعمالات هذه النقود من طرف النظام البنكي تتمثل في استعمالها في منح القروض المختلفة وفقا لمعايير محكمة يتبعها المصرف, و قد اتخذت هذه القروض عدة أشكال من أبرزها الموجهة للاستثمار أو القروض الاستثمارية.

حيث أصبحت الدراسات النقدية في الوقت الراهن تستأثر اهتمام مختلف الاقتصاديين والباحثين وتحتل مكانا بارزا في مجمل الدراسات الاقتصادية وبشكل خاص بعدما تأكدت أهمية السياسات النقدية وتأثيرها المتزايد والفعال على مجرى النشاط الاقتصادي ومعدل نموه وأيضا علاقتها الوثيقة والمتبادلة بكافة أجزاء الخطة الاقتصادية العامة.

وفي الواقع فإن دراسة تغيرات قيمة العملة ترتبط ارتباطا وثيقا بدراسة أسعار الصرف، ذلك لإن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، هذه القيمة غالبا ما تكون انخفاضا وقلما تكون ارتفاعا وباعتبار عملية تخفيض قيمة العملة هي الأكثر تداولا نظرا لآثارها الهامة والمتعددة على الاقتصاد، فهي من بين السياسات الموجهة إلى معالجة وتصحيح التوازنات (الاختلالات) الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد لكن هذه السياسة لها من الآثار ما ينعكس على الأشخاص الاقتصادية (الأفراد، المشروعات، الحكومة) وعلى الاقتصاد القومي, في مجموعه فالنتيجة دائما هي خلق موازنات جديدة في الاقتصاد، ومن خلال نظرة جريئة للتغير في قيمة العملة والقوة الشرائية لها، ارتأينا أن نعالج الموضوع من أحد جوانبه وهي ارتباطه بالقروض الاستثمارية مع افتراض الأبعاد الأخرى ثابتة، ولكن عندما نحاول أن نعالج الموضوع من خلال النظرة الكلية،فقد تحدث قروض الاستثمار اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي.

1/الإشكالية :

و للإلمام بهذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية؟

و لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

2/الأسئلة الفرعية :

1- إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في منح القروض؟
2- كيف يتم منح قروض الاستثمار و الإجراءات المتبعة من طرف البنك ؟
3- ما هي التغيرات التي تطرأ على قيمة العمة ؟
4- كيف تساهم قروض الاستثمار في استقرار القيمة الداخلية للعملة المحلية ؟

3/الفرضيات :

وللإجابة عن التساؤلات السابقة حددنا الفرضيات التالية :

1- تعتمد البنوك على جملة من المؤشرات المالية في منحها للقروض و يساعدها في ذلك تقنيات التحليل المالي.
2- قروض الاستثمار هي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار يشمل هذا النوع كلا من القروض متوسطة الأجل و القروض طويلة الأجل و تستعمل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية.
3- لا شك أن مشكلة تغيرات قيمة العملة تتربع اليوم رأس المشكلات الاقتصادية على المستوى العالمي, حيث تنخفض قيمة النقد و تغلو السلع فيتأثر أفراد المجتمع من خلال تعاملهم بالإقراض, آو البيع بالأجل, فقد يأتي اجل القرض أو البيع بالأجل و قد تغيرت قيمة العملة من حيث قيمتها و قوتها الحقيقية بحيث لا يكون المدفوع عند الأجل مكافئا و مساويا للمدفوع عند بدء التعامل, مما قد يلحق عبئا كبيرا على احد الإطراف دون تقصير من جانبه.

4/أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية :

- معرفة الجهات المختصة بدراسة منح قروض الاستثمار, و كذا الأدوات المستعملة من خلال ذلك و مدى الحصول على نتائج تساعد على العملية الائتمانية.
- إظهار أهمية قروض الاستثمار.
- تأثير و فعالية قروض الاستثمار في استقرار القيمة الداخلية للعملة.
- إظهار أهمية توفير التمويل اللازم لتنمية و دفع عجلة الاقتصاد إلى الامام.

5/ دوافع اختيار الموضوع :

*دوافع شخصية :

- قيمة و أهمية هذا البحث.

- أن الموضوع المختار ذو صيغة مالية, و من ثم فهو يتعلق بنوع الاختصاص الذي ندرسه.

-حب الاطلاع في جانب البنوك.

* دوافع موضوعية :

- معرفة المعايير التي تعتمد عليها البنوك في منح القروض, خاصة قروض الاستثمار و ذلك بحكم الواقع الاقتصادي و إتباع نطاق المشاريع الاقتصادية.

- دور و اثر قروض الاستثمار في استقرار و ثبات قيمة العملة .

6/ منهج الدراسة :

المنهج المتبع في هذا البحث هو مزيج من الوصفي التحليلي, حيث استخدمنا الوصفي في إعطاء بعض المفاهيم العامة حول القروض البنكية.

بالإضافة إلى استعمالنا لمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من هذا البحث.

7/هيكل البحث :

وبهدف التبسيط وتأمين التسلسل الموضوعي للمعلومات المقدمة، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

إذ تمحور الفصل الأول : في أساسيات حول القروض البنكية من خلال تحديد مفهوم, أنواع, أهمية و وظائف القروض البنكية في المبحث الأول, أما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى دراسة سياسة الإقراض من مفهوم و مكونات و عناصر, و في المبحث الثالث سنتكلم عن قروض الاستثمار.

أما الفصل الثاني: فتناول دراسة العملة وتغيرات قيمتها و فعالية قروض الاستثمار في الحفاظ على استقرارها بدءًا بدراسة أساسيات العملة في المبحث الأول الذي تناولنا فيه الإطار العام العملة بمفهومها ووظائفها وأشكالها، ثم تعرضنا في المبحث الثاني إلى فعالية قروض الاستثمار في الحفاظ على استقرار القيمة الداخلية للعملة بدءًا بدراسة الأدوات المؤثرة على قروض الاستثمار، وأخيرًا في المبحث الثالث تطرقنا إلى تحليل قروض الاستثمار.

أخيرا في الفصل الثالث والأخير: و هو الجانب التطبيقي و خصصناه لدراسة ميدانية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة تنس, من اجل إسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني, و أدرجنا فيه بطاقة تعريف البنك الوطني الجزائري في المبحث الأول, و في المبحث الثاني دراسة حالة قرض استثماري .

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، فهي تضطلع بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع و العمل على توظيفها، خاصة من خلال عملية الإقراض التي تمثل المصدر الرئيسي أو الأساسي لأرباح البنوك، فالقروض بأنواعها تمثل أحد أصناف التمويل اللازمة لإقامة و نمو المشروعات على اختلافها. ومع التطورات العالمية في ميدان المال وا لبنوك، عموما تعددت طرقها و أشكالها و ازدادت أهمية منحها لقروض الاستثمار. لذا كان لزاما على البنك انتهاج سياسة جديدة من أجل تلبية طلبات المتعاملين و الحفاظ على سيولته لتحقيق الأرباح بهدف تجنب مخاطر عملية منح القروض و الوقاية منها.

ومن أجل دراسة هذه الجوانب ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث متكاملة:

المبحث الأول : يتضمن أساسيات حول القروض البنكية،

المبحث الثاني : ندرس فيه سياسة الإقراض ،

المبحث الثالث : نعاج فيه قروض الاستثمار.

المبحث الأول : أساسيات حول القروض البنكية و قروض الاستثمار

من المعروف أن أهم وظائف البنوك التجارية هي قبول الودائع ، غير انها لا تحصل على هذه الودائع من أجل الاحتفاظ بها و تجميدها ، و إنما تستعملها لسد الحاجات التمويلية للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إليها عن طريق منح القروض ، فالقروض تمثل في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك التجارية و الغاية من وجودها .

المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية .

لقد عرف الباحثون الاقتصاديون القروض بتعاف متعددة ، يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر في اللغة Credo نجد انه نشأ من عبارة Credit الباحث ، فإذا أخذنا معنى القرض باللغة الإنجليزية اللاتينية ، و هي تركيب لاصطلاحين:

- Card و يعني بالغة السنسكريتية " ثقة "
- Do و يعني باللغة اللاتينية " أضع "
- و عليه فالمصطلح معناه : " أضع الثقة "[1]، و يعرف القرض أيضا على أنه : "مقياس لقابلية الشخص المعنوي و الاعتباري للحصول على القيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل "[2].

و عرفت القروض على انها : " التبادل الحالي للبضائع و الممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها و المتفق عليها في المستقبل "[3] .

أو بعبارة أخرى : " القروض هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال دفعة واحدة في تواريخ محددة و تواريخ معينة "[4].

[1].عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 1999، ص13.

[2].عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3].فلاح حسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 1997، ص123.

[4].طلعت اسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة، مصر، بدون دار نشر، 1998، ص128.

وعرف القرض على أنه : " الثقة التي يوليها البنك لعميله ، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول المصرف على عائد مادي متفق عليه ، مع تقديم العميل عن السداد "[5].

و من خلال هذه التعارف يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في :

- **الثقة :** هي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية .
- **مبلغ الائتمان :** ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ، و مدى ملائمة العميل و قدرته على السداد.
- **الغرض من الائتمان:** هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعمليات الاستثمارية .
- **المدة:** و هي الفترة الممنوح فيها الائتمان (السداد دفعة واحدة أو السداد على دفعات).

•**المقابل:** العائد الذي يحصل عليه المصرف و يتمثل في سعر الفائدة و العمولات و المصاريف .

•**الضمانات:** و هي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد ".

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية .

تختلف القروض حسب أجالها ، و تبعد للمقترضين ، و الأغراض التي تستخدم فيها ، و الضمانات المقدمة ، و بالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه و بمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره ، و مقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى ، و فيما يلي تناول أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب[6].

-**تبويب القروض بحسب آجالها:** وتقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى :

•**قروض قصيرة الأجل :** و مدتها عادة لا تزيد عن سنة و تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت،

•**قروض متوسطة الأجل :** و يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات ، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة ، أو اجراء تعديلات تطور من الإنتاج .

•**قروض طويلة الأجل :** و تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل بعض مشروعات الاسكان و استصلاح الأراضي و بناء المصانع ، و يمكن أيضا تقسيم القروض حسب أجلها إلى :

[5].محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، 2000، ص40.

[6].عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون دار نشر، ص ص112-115.

•**قروض مستحقة عند الطلب :** أي يحق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء ، و للمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.

•**قروض ممنوحة للأجل :** و تقسم إلى قروض قصيرة ، متوسطة ، و طويلة الأجل.

ويفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة الموازنة مع الودائع و الربحية.

-**تبويب القروض حسب الأغراض:** و تقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

•**قروض استهلاكية :** و يستخدم للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي ، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ، و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها مثل ، تحويل الموظف لمراقبة على البنك ، ضمان شخصي آخر ، أوراق مالية ، رهن عقاري .

•**القروض الانتاجية :** و هي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الاصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الانتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع و المواد الخام اللازمة للإنتاج و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة و استخدامها في السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة عن زيادة أصوله الثابتة و استخدامها في ذلك .

و لا تحبذ البنوك التجارية منح القروض الانتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في حكم المجدة و لطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها .

•**القروض التجارية :** و هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين ، المنتجين و التجار لتمويل عملياتهم الانتاجية و التجارية ، و طابعهما موسمي ، و تختلف البنوك في اهتمامها هذا النوع من القروض ، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة و الحصاد ، و منها ما يفضل أنشطة أخرى .

و تفضل البنوك التجارية هذا النوع فيما عداه لملاءمته لطبيعتها.

•**القروض الاستثمارية:** تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار و شركات الاستثمار لتمويل اكتتابه في سندات و أسهم جديدة و تمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية ، و تمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية[7].

[7].عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص115-118.

وفي كل هذه الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشتراة ، عندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى ، و في حالة عدم تنفيذهم لرغبة البنك يقوم البنك بيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثمن البيع مقدار ما قدمه لهم.

-**تبويب القروض بحسب الضمان :** و تقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى :

•**قروض مضمونة :** و هي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية ، أو شخصية و بالتالي تنقسم إلى :

•**قروض بضمان شخصي :** و تمنح دون ضمان عيني ، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل .

•**قروض بضمان عيني :** و قد تكون قروض بضمان بضائع ، تودع لدى البنك كتأمين للقرض ، أو قروض بضمان الأوراق المالية ، و يودع لدى البنك أسهم و سندات يشترط فيها أن تكون جيدة و سهلة التداول ، أو القروض بضمان الكمبيالات للبنك و الخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل .

• **قروض غير مضمونة :** و يكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع ، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدو الوفاء بالقرض ، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل و من مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد و هذا يتطلب مصادر الوفاء و تحليل قوائم التشغيل و القوائم المالية .

-**تبويب القرض بحسب المقترضين :** و تنقسم وفق هذا المعيار إلى :

•قروض للأفراد و قروض للشركات و البنوك الأخرى .

•قروض للقطاع الخاص و قروض للحكومة و القطاع العام.

•قروض المستهلكين و قروض للمنتجين و أصحاب الأعمال .

•قروض للعملاء و قروض لآخرين .

المطلب الثالث : أهمية ووظائف القروض البنكية .

في هذا المطلب ستتطرق إلى أهمية القروض ووظائفها

أهمية القروض البنكية:

تكتسي القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية[8]:

-تعد القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته ، حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، و تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة حيث ترتفع نسبتها في ميزانيتها إضافة إلى الفوائد و العمولات التي تمثل مصدرا آخر لإيراداتها.

-تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان.

-تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة و التجارة و الزراعة و الخدمات ، فتستخدم في عمليات الانتاج و التوزيع و الاستهلاك .

-إن القروض تمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء المجتمع الذي تخدمه ، فتعمل على خلق فرص العمالة و زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة .

-تعد إدارة البنوك مسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين و المودعين الموجودة تحت إشرافها ، فتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح ، فالمساهمون يطلبون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح ، و يتحقق ذلك بإتباع سياسة سهلة في منح القروض ، أما المودعون يتوقعون سياسة محافظة تضمن لهم ودائعهم .

-تتركز مصالح المجتمع في اتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كاف من الائتمان

-قصير الأجل لسد الحاجات المشروعة للأموال بأقل تكلفة ممكنة، بينما تتوقع الحكومات من البنوك المساهمة في تمويلها بالاكتتاب أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعباءها المالية المتزايدة .

•وظائف القروض المصرفية.

في الحياة الاقتصادية أهمية كبيرة للقروض المصرفية ، إذ لها دور في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية ، و هي تمثل كذلك الجزء الأكبر من المكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع ، و يمكننا تحديد وظائف القروض الأساسية فيما يلي[9]:

•وظيفة تمويل الانتاج :

تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس الأموال ، و نتيجة لصعوبة توفير هذا القدر من الإدخارات و الاستثمارات الفردية ، فإن اللجوء إلى المصارف و المؤسسات المالية

[8].عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

[9].الشمري ناظم محمد النوري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة، العراق، 1995، ص 111.

تهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا و ضروريا لأجل تمويل العمليات الانتاجية و الاستثمارية بمختلف أنواعها و هناك طريقة أخرى للمنتجين لأجل الحصول على الائتمان المصرفي المتمثلة في طريقة إصدارهم للسندات و بيعها للمجتمعات و المشروعات و الأفراد ، لذلك نجد أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين و المستثمرين لأجل تسهيل و زيادة حجم الاستثمار و الانتاج في الاقتصاد .

•وظيفة تمويل الاستهلاك.

المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل لأثمانها ، فقد يعجز الأفراد بواسطة القروض التي تقدمها المؤسسات المختلفة ، حيث يتم دفع السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على التوزيع اتفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن ، كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة حجم الانتاج و الاستثمار.

•وظيفة تسوية تسوية المبادلات:

تظهر أهمية قيام الفروض بوظيفة تسوية المبادلات و إبرام الذمم مكن خلال مكونات عرض النقود و كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من إجمالي عرض النقود ، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات السلعية و الخدمية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام هذه المهمة و هذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع ، كما أن قيام المصارف بخلق الودائع و استخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية و كمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها[10].

المبحث الثاني : سياسة الاقراض .

لا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون له سياسة الاقتراض مكتوبة و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك التجارية على النحو التالي :

المطلب الأول : مفهوم سياسة الإقراض و إعدادها

في هذا المطلب سنتناول كل من مفهوم و إعداد سياسة الاقراض

أولا : مفهوم سياسة الاقراض:

[10]. الشمري ناظم محمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص ص112-113.

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنه مجوعة القواعد و الاجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و متابعتها و تحصيلها و بناءا على ذلك فإن سياسة الاقراض في البنك الجزائري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة و أن تكون هذه القواعد مرنة و مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض[11].

و يتم اقرار سياسة إلى تحقيق عدة أغراض منها :

•تنمية أنشطة البنك و تحيق عائد مرضي .

•تأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها .

إن سياسة الاقراض على الرغم من اختلافها بين البنك و آخر ، إلا أنه تتفق فيها بين جميع البنوك من الإطار العام المكون لمحتوياتها .

ثانيا : إعداد سياسة الإقراض

من المعروف أن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة إدارية بالبنك ، يتحمل المسؤولية النهائية في سياسة البنك الائتمانية ، أنه شأن أي سياسة تغطي نشاط مصرفي ما ، غير أن الوضع الفعلي لسياسة الإقراض يتعين أن يتمثل في خبراء الائتمان بالبنك[12].

ومن هذا الفصل مقومات السياسة الائتمانية من القاعدة بمختلف الفروع إلى القمة (مجلس الإدارة) على أن توضع هذه السياسة يتعين أن يراعي تحقيقها عدة مستويات من التوافق .

•التوافق مع البيئة المصرفية الخارجية ة التي تختلف من وحدة مصرفية إلى أخرى .

•التناسق فيما بين سياسات الائتمان الإقليمية (الفرعية) بمختلف المحافظات و المدن، هذا البعد يتعين أن يراعي اعتبارات التنمية الإقليمية.

•تناسق السياسة الاقتراضية للبنك مع باقي سياسته لا سيما الرئيسية الأخرى كسياسة تنمية الودائع ، سياسة الاستثمار المالي و غير مالي ، سياسة التسويق المصرفي ، سياسة العلاقات العامة ....، هذا التناسق يتعين أن يتم في إطار التخطيط الاستراتيجي .

•تحقيق التناسق بين مكونات كل من السياسة البنك الرئيسية ، فعناصر السياسة الاقتراضية يتعين أن تكون مطابقة مع عناصر مكونات سياسة الودائع .

[11]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص118.

[12]. محمد كمال الخليل حمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، طبعة منقحة، نشأة المعارف، مصر، 2002، ص238.

وهنا نود الاشارة إلى أنه من رغم ما طرأ من تغيير على هيكل استخدامات موارد البنوك و البنوك كمؤسسات مالية تهدف إلى الربح التجاري و ليس الاجتماعي بصفة أساسية تتجه نحو العمل على توفير السيولة النقدية الازمة لاستخدامها لمنح الائتمان و لا يتحقق ذلك إلا إذا قامت أولا بتجميع مدخرات من قبل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و المعنويين .

ومن ناحية أخرى فإن المشروعات المقترضة –مصدر طلب كان شكلها يعتبر الائتمان المصرفي مصدرا هاما لجانب رأس المال العامل ، غير أن هذا المدلول تطور حيث نظر الكثيرين إلى القروض المصرفية بوصفها مصدرا ليس فقط جانب رأس المال العامل ، بل مصدر لكل رأس المال العامل.

المطلب الثاني : مكونات سياسة الإقراض .

تشمل سياسة الإقراض على المكونات التالية :

•**حجم القروض :** يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل ، و كذلك إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها للعميل الواحد ، و عادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات و القواعد التي يضعها البنك المركزي .

•**تشكيلة القروض :** لا بد أن تحتوي سياسة القروض على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي يمكن أن يقدمها البنك ، و حجم كل نوع من هذه التشكيلة و ذلك في ضوء حجم الطلب على الائتمان في المجتمع، كذلك خبرة في إدارة البنك و حجمها .

كما أن القيود التي تفرض على البنوك بصدد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن يؤثر على تشكيلة القروض و نمو الإقراض طويل الأجل بالنسبة لهذه البنوك[13].

•**تحديد المنطقة التي يخدمها البنك :** يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الإقراض في البنك على مجموعة من العوامل في مقدمتها حجم الموارد المناخية و المنافسة التي يلقاها البنك في مختلف المناطق فضلا عن طبيعة هذه المناطق و حاجة كل منها للقروض ، إضافة إلى مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض و الرقابة عليها[14].

[13]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص118-119.

[14].إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2017، ص25.

•**تحديد سلطات منح القروض :** أي تحديد مسؤولية منح أي الأحجام من القروض و بعبارة أخرى يتم وضع حد معين من المبالغ التي تكون لكل من المسؤولين عن الاقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الإدارية المختلفة .

•**تحديد سعر الفائدة :** يعتبر الدخل المتولد عن عملية الإقراض من الأمور الهامة بالنسبة للبنك و بالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير ، و تتأثر أسعار الفائدة بعوامل كثيرة مثل : أسعار الفائدة السائدة في السوق ، درجة المنافسة بين البنوك ، حجم الطلب على القروض ، حجم الأموال المتاحة لدى البنك ، و تكلفة إدارة البنوك أسعار الفائدة على الودائع و سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي ، المركز المالي للعميل المقترض ، درجة المخاطرة التي يتضمنها القرض ، حجم القرض و أجله و ما إذا القرض بضمان أو بدون ضمان[15].

•**تحديد استحقاق القروض :** أي القيام بتحديد الآجال المختلفة لما يمكن أن يمنحه البنك من القروض التي قد تتراوح من ليلة واحدة إلى عدة سنوات مع مراعاة أنه كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده، مع العلم أن مدة منح القروض تؤثر في سياسة السيولة و ربحية القروض .

•**الرصيد المعوض:** يشير إلى حجم الودائع بدون فائدة التي يجب على المقترض أن يضعها في البنك كشرط للحصول على القرض، والإدارة هي التي تحدد نسبة الرصيد المعوض و أنواع القروض المرتبطة به و إمكانية تغيير آجال استحقاقها و إذا كان هناك خسائر في بعض أنواع القروض ما هو الإجراء الذي ستتخذه.

•**إطار أو هيكل القرض:** يجب أن تتضمن سياسة الإقراض المدى الذي يقبله بالنسبة للضمانات، أنواعها، شروطها و العلاقة التنظيمية بين العميل و البنك و الاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي توجد خارج بنود الميزانية فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل القروض في المستقبل التي يحصل منها البنك على الرسوم ، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي يتعرض لها البنك.

•**معايير أهلية العميل للإقراض:** بمعنى تحديد القواعد التي يتم بناء عليها تقييم قدرة العميل على رد القرض و الفوائد في الموعد أو المواعيد المحددة و مدى رغبته في ذلك، و يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر السياسة للإقراض حيث يتوقف عليه عنصر عملية الإقراض بأكملها من حيث إمكانية استرداد البنك لأمواله من عدمها. والمقصود بقدرة العميل هنا على سداد القرض و فوائده من إيرادات نشاط هذا القرض .و تشمل القواعد التي تحكم تقييم أهلية المقرض للإقراض النواحي التالية:

-سمعة العميل .

[15]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص119-122.

-مدى مكانة مركزه المالي.

-مدى كفاية إيراداته لسداد القرض و فوائده .

• **سجلات القروض:** و هي النماذج و السجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض ، مذكرة الاستعلام عن العميل ، ميزانيات العملاء و الحسابات الختامية ، عدد السنوات تقارير المراجع الخارجي و سجل تاريخي ينمط العميل في تسديد القروض في الماضي و نماذج متابعتها .

•**نظام متابعة القروض و كيفية معالجة القروض المتعثرة :** تحدد سياسة الإقراض و الإجراءات الواجب إتباعها ليس فقط في منح القروض ، و لكن أيضا في متابعة تحصيله و تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط و الحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل التأخر و كيفية عرض و تبويب القروض المتعثرة على الإدارة العليا[16].

و على العموم فإن سياسة الإقراض يجب جامدة بحيث تبحث في العموميات و لا تدخل في التفاصيل المقيدة للحركة و العمل.

و تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها :

-سلامة القروض التي يمنحها البنك .

-تنمية أنشطة البنك و تخفيف عائد مرضي .

-تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها.

و يفضل أن تكون سياسة الإقراض مكتوبة من أجل ضمان المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض و إعطاء الثقة للعاملين بما يمكنهم من معالجة الأمور دون خوف من وقوعهم في الخطر.

المطلب الثالث: العناصر المؤثرة في سياسة الإقراض

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسة الإقراض ومن أهمها :

•**الظروف و الأوضاع الاقتصادية :**

[16]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص124-125.

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي إذ تبدأ إجراءات الاعداد للقروض قبل موسم الإقراض كما تنتهي هذه الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.

كما تؤثر حالات الرواج و الكساد و بشكل مباشر على مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع ة الإقراض على السواء .

•**موقع البنك :** حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية و حجم الطلب على القرض الممنوح

•**تحليل التكلفة و المخاطر لعملية الائتمان:**

يعتبر حجم الاقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرته على توفير الموارد اللازمة فكلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة .

و تقوم البنوك باستخدام فكرة تخصيص الأصول لوضع صورة متكاملة بين حجم و تكلفة و تواريخ الاستحقاق بالنسبة لاستخدامات مختلفة الموارد، و ترجع أهمية الاعتماد على هذه الفكرة في أنه تعتبر بمثابة إطار لتقييم الربحية لمختلف أوجه الموارد المتاحة . و هذه العوائد من الصعب حصرها أو قياسها ، و حجم المخاطر يتمثل في احتمال تعثر المدين في سداد المتبقي من الديون ، أو قيامه بسداد جزء منها ، و تغير سعر الفائدة ، و بالتالي يحدد البنك معدل المخاطر لكل نوع من أنواع النشاط ، و يمكن للإدارة الاعتماد على معدل الفائدة مقارنة بالمخاطر المنتظرة لصياغة الإطار الرئيسي للقرارات المتعلقة بمنح القروض[17]

المبحث الثالث : قروض الاستثمار.

مثلما تعددت المصاريف في الجهاز المصرفي، فإن القروض تتعدد كذلك ففي أي مصرف نجد القروض و من بينها نجد : قروض الاستثمار و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى أهم النقاط المتعلقة بهذا القرض بنوع من التفصيل .

المطلب الأول : مفهوم قروض الاستثمار.

تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست قصيرة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات و المعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل ، أما إذا أتعلق بتمويل العقارات نكون بصدد تمويل طويل الأجل .

[17]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص127.

و نظرا للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات لهذا الحجم و هذه المدة فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من الصعوبات و يتعلق الأمر هنا بعملية القرض ألإيجاري "[18].

هي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء المواد الأولية و الأجهزة و بارعات الاختراع و إقامة المنشآت و تقدر أقساطها على أساس معدلات الاهتلاكات و غالبا ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن السنتين و تمتد حتى سبعة سنوات و أكثر و من أهم صور هذا للائتمان هو الائتمان ألإيجاري" [19].

المطلب الثاني : عمليات قروض الاستثمار.

في هذا المطلب نتطرق إلى عمليات قروض الاستثمار

•العمليات الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات :

القروض المتوسطة الأجل و القروض طويلة الأجل ، و يرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته

أولا : القروض المتوسطة الأجل :

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات ، المعدات ، وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة .

و نظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغييرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

و يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، القروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار ، و القروض غير القابلة للتعبئة[20].

فأما النوع الأول يعني أن البنك المقترض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، و يسمح له بذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه ، و التقليل من خطر تجميد الأموال و يجنبه إلى حد ما الوقوع فأزمة نقص السيولة .

[18].منهل مطر ديب سوتر، رضوان وليد العمار، النقود والبنوك، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص73.

[19].مصطفى رشيد شيحة، النقود والعلاقات الدولية، الدار الجامعية، 1985، ص ص226-227.

[20]. منهل مطر ديب سوتر، رضوان وليد العمار، مرجع سبق ذكره، ص78.

أما إذا تعلق الأمر بالقروض غير القابلة للتعبئة فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار، خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أو أخرى أو لدى سداد المقترض للقرض و هنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل كبير.

و ليس للبنك أي طريقة لتفاديها، إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد لذلك على البنك أن يحسن دراسة هذه القروض و برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة الخزينة.

و تتمثل أهمية القروض متوسطة الأجل في تلبية و تغطية احتياجات التجهيزات ، حيث ترتبط مدة القرض بمدة حياة التجهيزات ، كما أن الائتمان متوسط الأجل كان مقتصرا على البنوك متخصصة تعتمد على ما لديها من ودائع طويلة الأجل و ما تقرضه لأجل طويل ، و لم تكن البنوك التجارية التي تعتمد على ودائعها ذات الأجل القصير مستعدة للإقراض الطويل حرصا على السيولة الضرورية .

و هناك معايير لمنح هذه القروض تتعلق مثلا بالنتائج الموجودة من التمويل كتحسين الإنتاجية أو خلق فرص العمل ، كما توجد معايير مالية تتعلق بالنسب المالية الائتمان الممنوح و المستفيد منه و مقدار الخصم ، فمثلا يجب أن لا تزيد مدة القرض عن مدة إهلاكه .

و هناك معايير توجد لمنح هذه القروض تتعلق مثلا بالنتائج الموجودة من التمويل كتحسين الانتاجية أو خلق فرص العمل ، كما توجد معايير تتعلق بالنسب المالية الائتمان الممنوح و المستفيد منه و مقدار الخصم ، فمثلا يجب أن لا تزيد مدة القرض عن مدة القرض عن مدة إهلاكه .

ثانيا : القروض طويلة الأجل :

يقوم بمنح هذه القروض مؤسسات متخصصة و تتجاوز مدتها سبع سنوات ، فهدفها الرئيسي هو وضع الأموال اللازمة في متناول المؤسسة لتغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة و تمويل التجهيزات التي تزيد مدة إهلاكها عن سبع سنوات مثل: تجهيزات البناء، وضع هياكل المصانع، التجهيزات الثقيلة و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة و ميزة هذه القروض أنها تسدد على فترة طويلة حتى لا يتم الإخلال بتوازن المؤسسة[21].

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثماراتها طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات لكبر مبالغها التي لا يمكن تعبئتها لوحدها و مدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد و نظرا لطبيعتها (المبلغ الضخم و المدة

الطويلة) تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية على جمعها.

[21].الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الطبعة الثانية، 2003، ص94.

كما أن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجات المخاطر ومن بين الحقيقة ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل. و رغم هذه المصاعب يبقى التمويل الكلاسيكي من الطرق الشائعة في تمويل الاستثمارات، لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل تمويل أخرى أهمها الائتمان الإيجاري[22].

•عمليات القروض الحديثة : (الائتمان الإيجاري)

يعتبر الائتمان الإيجاري فكرة حديثة في طرق التمويل ،فقد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة، ورغم حداثتها فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها لهم .

أولا:تعريف الائتمان ألإيجاري و آلياته :

•الائتمان ألإيجاري او التأجير التمويلي هو قيام البنك بتمويل شراء مجموعة معنية من الأصول الثابتة أو المنقولة و القيام بتأجيرها للغير لفترة معينة ووفقا للشروط محددة "

• الائتمان الايجاري عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الايجار".

ثانيا : أنواع الائتمان ألإيجاري :

هناك العديد من أنواع الائتمان ألإيجاري ، حسب الزاوية التي النظر منها لكننا سنتعرض إلى نوعين[23]:

الائتمان ألإيجاري حسب طبيعة العقد و الائتمان ألإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل .

1-الائتمان ألإيجاري حسب طبيعة العقد :

يقسم إلى نوعين هما : الائتمان ألإيجاري العملي و الائتمان الإجباري المالي .

-الائتمان ألإيجاري العملي : حسب المادة الثانية من الأمر رقم 96 / 06 المتعلق بالائتمان الإيجاري يعتبر ائتمانا إيجاريا عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق و الالتزامات و المساوئ و المخاطر المترتبة بملكية الأصل المعني ، أو تقريبا كلها إلى المستأجر و هذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق المؤجر ، و معنى ذلك أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته ، و بالتالي يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل .

[22].حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص112.

[23].الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص76-77.

-الائتمان ألإيجاري المالي : حسب المادة الثانية من نفس الأمر يعتبر ائتمانا إيجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق و الالتزامات و المنافع و المساوئ و المخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر ، و يعني ذلك أن مدة عقد الائتمان ألإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة .

-الائتمان ألإيجاري الصناعي : وبمقتضاه يقيم البنك مشروعا صناعيا كاملا مستقلا بذاته ، برأس مال مستقل بهدف تأجيره ، مع التأكد من أن العميل يمثل مركزا طليقا في مجال مهنته ، وأن الاستثمار هو في مشروعات تتميز بالاستقرار الفني و لا يهددها التضرر الفني السريع .

-الائتمان ألإيجاري الدولي : تستخدم هذه الاعتمادات في الاشتراك في مجموعات دولية لتمويل العمليات العالمية الكبيرة مثل تحويل أنابيب النفط و الغاز و بناء السفن و إنشاء شركات تابعة[24].

2-الائتمان الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل :

يقسم إلى نوعين هما : الائتمان ألإيجاري للأصول المنقولة ، و الائتمان ألإيجاري للأصول غير المنقولة .

-الائتمان ألإيجاري للأصول المنقولة : يستعمل هذا النوع من الائتمان من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة مثل : تجهيزات و أدوات الاستعمال الضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة و في نهاية فترة العقد يمكن لها تجديد أو شراء الأصل أو التخلي عنه نهائيا .

-الائتمان ألإيجاري للأصول غير المنقولة : يهدف هذا النوع من الائتمان ألإيجاري إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو في طريق التشييد حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت ببنائها و تسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستّأجرة لاستعمالها في نشاطاتها ت المهنية مقابل ثمن الإيجار ، و في نهاية فترة العقد تتاح المؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول على الأصل.

المطلب الثالث : مخاطر القروض الاستثمارية

بالإضافة إلى خطر عدم الوفاء هناك مخاطر معدل الفائدة.

•خطر معدل الفائدة : إن معدل الفائدة هو ذلك الثمن الممنوح من طرف البنك و ذلك للحصول على القرض أو الثمن الذي من خلاله يتحصل البنك على معدلات عائدة الفائدة ، حيث تكون ثابتة أو متغيرة ذلك تبعا لحجم العمليات البنكية و خطر سعر الفائدة له تأثير هام على وضعية البنك و هذا من خلال :

[24].حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص113.

•جدول النتائج الذي يمكن أن نجد من خلاله عدم مطابقة مرد ودية الاستخدامات و تكلفة الموارد.

•العلاقة العكسية لمعدل الفائدة و قيمة الأصل المالي فتعتمد المقارنة بين الميزانية البنكية و محفظة الأصل المالية ، حيث نجد في هذه الحالة أن كل أصل مالي له استجابة ايجابية أو سلبية ، و ذلك تبعا لتغيرات أسعار الفائدة .

و يحدث خطر معدل الفائدة من خلال تفوق تكاليف الموارد المجمعة على عائد الاستخدامات الموزعة تكون هذه المخاطرة في عمليات القروض التالية:

•إذا كان البنك يقرض بمعدل ثابت و يعيد التمويل بمعدل متغير نقول أنه في مخاطرة انخفاض معدل الفائدة.

•و تشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغيير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك و القيمة السوقية لحقوق الملكية بالتغييرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية[25].

[25].فاطمة الزهراء عبادي، دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، تخصص مالية، المركز الجامعي بالمدية، 2004، ص41.

خلاصة:

توصلنا إلى أنه ورغم أهمية القروض التي تحظى بها لدى البنوك التجارية، إلا أنها ترتبط بمجموعة من المخاطر خاصة قروض الاستثمار، مما يتطلب التروي و الدراسة قبل منحها. لذلك على البنوك محولة انتهاج السياسة الافتراضية المناسبة بهدف استثمار أموالها على الوجه الأمثل وتلبية طلبات زبائنها بما يوفر لهم السيولة و لمقدرة على التسديد مستقبلا من جهة ، و تفادي قدرا الإمكان المخاطر التي تواجهها في منح الائتمان من جهة أخرى ، و على وجه الخصوص الائتمان طويل الأجل.

تمهيد

يستطيع كل متأمل للممارسة الاقتصادية الحديثة أن يتبين الدور الفعال للعملة، فجميع العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تقوم بالعملة، ولقد نشأت العملة وتطورت مع تطور اقتصاد المبادلة، أي اقتصاد السوق.فالعملة بدأت كسلعة تقبل في التبادل كقيمة استعمال أي لإشباع حاجة معينة، ثم تطورت لتصبح أداة الأفراد في الحصول على السلع الأخرى التي تشبع حاجاتهم عند التبادل، ثم آلت في اقتصاد المبادلة إلى أن تكون قيمة في ذاتها، تتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية فتتغير قيمتها تبعا للوضع الاقتصادي السائد في فترة من الفترات.

ولدراسة تغيرات قيمة العملة في هذا الفصل يتعين أن نستهل دراستنا في المبحث الأول بالمعرفة الأساسية عن العملة من خلال إبراز مفهوم العملة ووظائفها وأشكالها.هذه المعرفة الأساسية للعملة تؤدي بنا إلى الانتقال بعد أن تأكد لنا أن العملة عنصر هام من عناصر الاقتصاد القومي يؤثر في النشاط الاقتصادي تأثير فعال إلى دراسة فعالية قروض الاستثمار في الحفاظ على استقرار القيمة الداخلية للعملة في المبحث الثاني بالتطرق إلى السياسات المتبعة ومن أهمها عامل توسع الائتمان وتأطير القروض ، ونستكمل عرضنا بعرض نموذج مندل- فليمنغ في المبحث الثالث.

المبحث الأول: الإطار العام للعملة

تشكل العملة صورة واضحة عن اقتصاد أي بلد، نظرا لأن قيمة هذه الأداة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في مجرى النشاط الاقتصادي ومعدل نموه. فتباينت أشكالها، وتعددت وظائفها، لعلاقتها الوثيقة والمتبادلة بكافة أجزاء الخطة الاقتصادية العامة.

المطلب الأول:مفهوم العملة

لقد أصبحت العملة بعد أن اتخذت أشكالها الجديدة (الورقية والخطية...) تثير الكثير من التساؤلات حول مفهومها، ذلك أن العملات المعدنية كانت عبارة عن سلع ذات قيمة ذاتية كباقي أنواع السلع، أما عندما أصبحت العملة تصنع من الورق أو لم تعد سوى قيود في سجلات البنوك وكذلك بطاقات إلكترونية، لذا لم يكن تعريف العملة عملية بديهية.وفي الواقع أن التعريفات الشائعة للعملة هي تعريفات وظيفية تعتمد على ما تقوم به العملة من وظائف، وسنحاول إدراج تعريف بسيط للعملة من خلال المفهوم العام للمجتمع لها تعرف العملة على أنها أي شيء يؤدي وظيفة ويحظى بالقبول العام وهذا هو التعريف الوظيفي للعملة، أي تعريف العملة حسب وظائفها، وحتى تؤدي العملة وظيفتها كأداة مبادلة مقبولة يجب أن تتمتع بصفة القبول العام، سهولة حملها، صعوبة تأكلها، قابليتها للتجزئة، تجانس وحداتها النسبية.

يقصد بالقبول العام أن يطرح الجمهور ثقته بها، أي أن تداول العملة بين أيدي الناس يعود إلى قناعة المجتمع بها، فقبولنا للعملة نابع من قناعاتنا بقبولها عند الآخرين.إذيمكننا استبدالها بسلع وخدمات الآخرين، فالعملة عند الفرد لها قيمة لاعتقادنا بأن الآخرين يحملون نفس الشعور تجاهها، وهذا هو اعتقاد جميع الأفراد في المجتمع. ويمكن أن ينشأ هذا القبول العام باتفاق جميع أفراد المجتمع على قبول سلعة معينة تتداول بينهم لتسديد قيم السلع والخدمات أي كأداة مبادلة، كما يمكن فرض مثل هذا الاتفاق العام بواسطة الحكومة، فالقانون يمنح ذلك الشيء صفة القبول في تسديد قيم المعاملات[1].

ويقصد بتجانس وحدات العملة أن كل وحدة بديل تام لوحدة أخرى، كما يجب أن تكون قابلة للتجزئة إلى وحدات ملائمة من القيم قابلة لتسديد قيم المعاملات الصغيرة.ويشترط عدم قابليتها للتلف بسهولة، خاصة وأنها تتداول بين أيدي الناس بكثرة فيجب أن تتحمل تبادل كل هذه الأيدي، ويقصد بسهولة حملها أن تكون ذات قيمة مرتفعة نسبيا حتى يستطيع الأفراد حمل مقدار كافي من النقود لشراء سلع وخدمات ذات قيمة مرتفعة، وهذا هو السبب وراء وجود فئات صغيرة وكبيرة من العملة في التداول.

[1] ضياء مجيد الموسوي – الاقتصاد النقدي – دار الفكر الجزائر 1993 – ص23.

ويقصد بالندرة النسبية أن لا يكون عرض العملة كبيرا مما يفقد العملة قيمتها ويتطلب من أفراد المجتمع دفع كميات كبيرة منها عند استبدالها بالسلع والخدمات، وفي هذه الحالة تفتقد النقود السلعية صفة سهولة حملها، كذلك يجب أن لا يكون عرض العملة السلعية قليلا جدا بحيث يتعذر الحصول على بها على السلع الرخيصة أو يضطر الناس إلى شراء كميات كبيرة تزيد من حاجاتهم من السلع الرخيصة الثمن.

المطلب الثاني: وظائف العملة

تأتي وظائف العملة من خصائصها المميزة لها وتتلخص هذه الوظائف فيما يلي:

1- العملة كوسيلة قياس للقيم:تشكل العملة وحدة قياس ضرورية لسير عمل الاقتصاد وذلك من أجل مقارنة قيم الأشياء.فالقيم المقدرة بالعملة تتغير لأن قيمة عرضة للتغيرات، وتتحدد قيمة العملة بالنسبة إلى معدل أسعار السلع والخدمات لأن الأسعار هي التعبير عن قيمة الشيء بالوحدة النقدية (العملة).

2- العملة كوسيلة للتبادل: لكي تقوم العملة بوظيفتها بفعالية كوسيلة تتبادل يتوجب قبولها بهذه الصفة من قبل جميع المتعاملين (البائع، المشتري).وباعتبار العملة وسيلة مقبولة ومفروضة في المبادلات أصبحت تمثل بذاتها قوة شرائية وفعلية يمكن استبدالها ضمن حدود البلد بكمية معينة من السلع والخدمات.

3- العملة كوسيلة احتياط للقوة الشرائية: تعتبر العملة وسيلة لتأجيل استعمال حاصل بيع السلع والخدمات فهي تهيئ لحاملها إمكانية الاحتفاظ بقوة شرائية بشكل مكتتر، ويتحقق الادخار لمالك العملة عندما يضع جانبا، ما تيسر من عملة إلا أن وظيفة العملة كقوة شرائية مدخرة لا تكون كذلك ما لم تحفظ لها قيمتها الذاتية.[1]

المطلب الثالث: أشكال العملة

لقد ظهرت كثير من العملات بأشكال مختلفة خلال التطور الاقتصادي لمختلف الدول واختفت بعض الأشكال الأخرى، وظهرت أشكال جديدة بدءا بالسلع ومرورا بالمعادن والعملات الورقية وصولا إلى العملات المصرفية.[2]

---

(1) د. عبد العزيز عجيبة: العقود والبنوك والعلاقات الدولية- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- 1980 ص24.

[2] احمد هني , العملة و النقود, ديوان المطبوعات الجامعية , 03-2008 ص 14.

1- العملات المعدنية: عرف الإنسان العملات المصنوعة من الفضة والذهب منذ القدم كشكل من أشكال العملات تؤدي وظائف العملة المذكورة سابقا، ولم ينتهي دور المعادن وخاصة الذهب إلا في هذا القرن في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وبالرغم من ذلك فلا زال الذهب يؤدي صدوره في مجال العلاقات الاقتصادية إلى الآن، ويرجع قبول تلك المعادن بمثابة شكل من أشكال العملة إلى قابليتها للتقسيم إلى أجزاء صغيرة تتلائم مع المعاملات الاقتصادية الصغيرة، وقد استخدمت في شكل القطع المسكوكة يحدد وزنها ودرجة النقاوة على أحد وجهيها من قبل الحكومة.وتحتوي هذه العملات على عملات مساعدة وهي قطع ذات قيمة بسيطة وتصدرها الخزينة العامة.

2- العملات الورقية: تعتبر العملات الورقية من أهم التطورات في تاريخ العملة لما ينطوي عليها من إمكانيات وفوائد ضخمة لتسهيل المعاملات الاقتصادية فكانت الإيصالات والشهادات تحل محل المعادن النفيسة وقد وجد الأفراد في هذه الخطوة ميزة كبيرة فنية تغنيهم عن حمل الذهب والفضة.كما يعتبر بنك استوكهولم بالسويد أول بنك يصدر مثل هذه الإيصالات والشهادات التي سميت فيما بعد بأوراق البنكنوت.وقد كانت العملات الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب وفضة في أول الأمر إلى أن انتهت قابلية تلك الأوراق للتحويل بصفة نهائية في الثلاثينيات من هذا القرن، وكذلك هذه العملات تحتوي على عملات مساعدة وهي في شكل قطع عملات ورقية ذات قيمة بسيطة وتصدرها الخزينة العامة وتقوم بتسهيل المبادلات[1].

3- العملات المصرفية: تعتبر العملات المصرفية أهم أنواع العملات نظرا لما تمثله كوسيلة هامة للدفع في الدول المتقدمة.فالعملات المصرفية نشأت كتطور في أشكال العملات المتداولة، فإيداع العملات الورقية من طرف الأفراد لدى البنوك التجارية، يقيد ما دفعوه في حساب لهم بالبنك، وتبقى الوسيلة الوحيدة التي يتعامل بها الشخص مع البنك هي الشيك.

المبحث الثاني :فاعلية قروض الاستثمار في الحفاظ على استقرار القيمة الداخلية للعملة

تأثر قروض الاستثمار تأثيرا غير مباشر على القيمة الداخلية للعملة من خلال عدة قنوات او ادوات تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع الاستثمار, و تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا .

المطلبالأول:الأدوات المؤثرةعلى قروض الاستثمار

[1] أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص11.

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع الاستثمار، و تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا.

1.سياسة تأطير القروض:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال سنة وان لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة بنسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذا الإجراء تتعرض البنوك إلى عقوبات، و اعتماد البنوك هذا الأسلوب من طرف السلطات النقدية من أجل التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تتطلب موارد مالية كبيرة و تستخدم هذه الأداة لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض الموجهة للاستهلاك حسب الظروف الاقتصادية سواء حالة رواج أو كساد.[3]

2.السياسة الانتقائية للقروض:

وينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل القرارات تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، و الغرض الأساسي من استخدام السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة، و يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:[4]

- قرار معدل خصم مفضل .
- إمكانية إعادة الأوراق التجارية التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية .
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف .
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها

3. الحد الأقصى لسعر الفائدة:

إن البنوك التجارية عادة لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية، في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أذون الخزانة)، ولذلك تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع ويتم ذلك عن طريق منح فوائد على الودائع الجارية لديها وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر

[3] احمد هني ,مرجع سبق ذكره , ص , 110.

[4] احمد هني , مرجع سبق ذكره , ص, 112.

الفائدة إلى معدلات عالية، لذا يضع البنك المركزي حدا أعلى على سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية.

المبحث الثالث :تحليل قروض الاستثمار.

نظرا للمخاطر الناجمة عن منح قروض الاستثمار فان أي طلب لهدا النوع من القروض يتطلب دراسة و تحليل معمقا , حيث يقوم المحلل بدراسة ملف قروض الاستثمار من عدة نواحي ,حيث يسعى الى الإطاحة بالمؤسسة في حد ذاتها, وكدا من خلال الدراسة التقنو اقتصاديةكما انه يقوم بالتحليل المالي للمشروع و كدا تقييمه.

المطلب الأول :مكونات ملف قروض الاستثمار.

تبرز أهم الوثائق التي يتضمنها ملف قرض استثماري في الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع حيث تتضمن هده الدراسة الجوانب التالية [5]:

أولا : الدراسة القانونية :

تهدف هده الدراسة الى معرفة مدى تماشي المشروع و اللوائح التنظيمية للاستثمار في الدولة .[6]

ثانيا :الدراسة التسويقية :

حيث تحددهده الدراسة نوع المنتجات و الخدمات التي يقدمها المشروع ,وكدا تنبؤاتها بخصوص الطلب على هده المنتجات و الخدمات.

ثالثا :الدراسة الفنية :

تتضمن هده الدراسة موقع المصنع و مساحة الارض المطلوبة , حجم و نوع المباني و كدا التنظيم الداخلي للمصنع.

رابعا : الدراسة المالية.

توضح هده الدراسة التكاليف الاستثمارية للمشروع و كذلك القروض المقترحة للمشروع.

خامسا :الدراسة الاجتماعية

[5] د_إسلام عبد القادر عثمان , القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات(الجزائر كنموذج ,) مكتبة الوفاء القانونية, الإسكندرية, ص 361.

[6] محمد سعيد عبد الهادي, الإدارة المالية , الاستثمار و التمويل , التحليل المالي , دار حامد , مصر , 1999, ص 215.

تهدف هده الدراسة إلى:تحديد أثر المشروع على رفاهية المجتمع، مخطط عمل انجاز المشروع، مخطط التمويل، حالة وصفية تقديرية للأعمال المحققة و التي يتم إعدادها من طرف مكتب دراسات معتمد في اطار المشروع، الميزانيات وجداول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة و كدالك التقديرية، فاتورة مبدئية او عقد إيجاري بالنسبة للمعدات المراد شرائها.

المطلب الثاني : الدراسة التقنو الاقتصادي.

كل مستثمر يجب ان تكون له دراية حول المشروع المراد انجازه و لهدا فهو يقدم للبنك دراسة تقنو اقتصادية للمشروع و التى تتكون عادة من قبل مكاتب الدراسة الاقتصادية و التقنية, حيث يعمل البنك على تقييم هده الدراسة بجميع جوانبها.[7]

وتحليل الدراسة التقنو اقتصادية يركز على الجوانب التالية :

-تقديم المشروع،

-دراسة اقتصادية،

-دراسة تقنية،

-تمويل المشروع.

1_ تقديم المشروع :

حيث يتم التطرق إلى الموضوع الاستثمار إنشاء –توسيع- تجديد....., و كدا تأثيره على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي, و كذلك يتم تقديم نظرة حول المشرفين على المشروع من جانب التكوين –الخبرة- العمر...,بالإضافةإلى التقديم العددي و القيمي للعناصر المكونة للمشروع مثل :الأراضي,الإنتاج, المباني....الخ.

كماأن هدا التقييم يجب أن يكون مرفقا بمعلومات حول مواصفات كل عنصر خاصة من الناحية التقنية, القدرات الإنتاجية و جنسيةهده العناصر.

2_ الدراسة الاقتصادية :

هده الدراسة تسمح بتقييم استعداديه المشروع للتطور و هدا من خلال تحليل المنتجات أو الخدمات التي يقدمها المشروع من ناحية تصريفها في السوق, حالة الطلب و العرض عليها , طبيعتها و

[7] د_ اسلام عبد القادر عثمان , مرجع سبق ذكره, ص 363.

صفتها....الخ ويعد هدا التقييم عموما من خلال تحليل المحيط الذي سيزرع فيه المشروع , حيث يمكن أن نقسم الدراسة الى قسمين:

أولا : دراسة المنتوج أو الخدمة

تسمح هده الدراسة بالمعرفة الجيدةوالكاملة للسلع و الخدمات المقدمة و كدا الإحاطة بطرق إنتاجها, كما انه من الضروري على البنك معرفة نظرة المستهلكين الى هده السلعة أيإذا كانوا يعتبرونها كمالية أو ضرورية أو تحسينية.

ثانيا : دراسة السوق :

وتتركز هده الدراسة على مايلي :

_ تقييم الطلب و العرض الحالي و المستقبلي لمنتجات المؤسسة.

_ عرض و تطور منتجات المؤسسات المنافسة في القطاع.

_ حجم التطور في ادواق وحاجات الزبائن و تحديد الفرق بين متطلبات السوق و عرض المؤسسة.

3_الدراسة التقنية :

تسمح هده الدراسة بالاحاطة بالمظاهر التقنية للمشروع خاصة من ناحية مواطن المشروع , مخطط علمي لانجاز المشروع , القدرات الانتاجية و اليد العاملة المطلوبة لهدا المشروع.

اولا : مواطن المشروع.

هو عنصر أساسي لنجاح أي مشروع, حيث يتم التركيز عند دراسة مواطن المشروع على مايلي [8]:

-اقتراب مكان المشروع من السوق،

-ملائمة المناخ لطبيعة المشروع،

-وجود عدد من التسهيلات مثل : شبكة الطرقات و شبكة الاتصالات،

-الاقتراب من موارد التموين بالمواد الأولية.

ثانيا : القدرات الإنتاجية و اليد العاملة الضرورية للمشروع

يهتم البنك بالقدرات الإنتاجية للمشروع حيث كلما كانت هده الأخيرة كبيرة و تتماشى مع حالة السوق , كلما أدى هدا إلى تحقيق الإرباح المرجوة و التي بدورها تتضمن سداد القروض,إلاأن هده القدرات

[8] إسلام عبد القادر عثمان , مرجع سبق ذكره, ص 365.

ترتبط ارتباطا وثيقابالتكنولوجياالمتوفرة لدى المؤسسة و كدا اليد العاملة المناسبة و ذاتكفاءة العالية التي تسمح بضمان السير الحسن للنشاط.

ثالثا : مخطط الانجاز

يجب على البنك الاهتمام بمراحل انجاز المشروع حيث يسعى الى معرفة مامدى توافق هدا المخطط مع قدرات المؤسسة على احترامه في الاجال المحددة بالمواصفات المطلوبة .كما يهدف البنك من خلال دراسته لهدا المخطط الى تحديد الظروف التي يمكن ان تؤثر على انجاز المشروع و كيفية تجاوزها.

4_ تمويل المشروع

في هده المرحلة يسعى المحلل الى معرفة الحصص التمويلية للاستثمار لكل من المؤسسة و البنك و مدى توافقها و القدرات المالية للبنك.

المطلب الثالث : التحليل المالي للمشروع

انطلاقا من الدراسة للوضعية المالية للمؤسسة فان استعمال النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي و دلك أخدا بعين الاعتبار أرصدة الحسابات في تاريخ معين أصبح غير كافي في دراسة دقيقة و جيدة, و لهدا وجب القيام بدراسة التدفقات المشار على مستوىهده الحسابات و منه الوصول الى طريقة تسمح بتحليل الديناميكي للهيكلة المالية, والذي يسمح بمتابعة الوضعية المالية للمؤسسة على مر السنوات و ينقسم إلى [9]:

1- التحليل بواسطة النسب المالية :

يتم بالتركيز أساسا على العناصر التي لها بعد زمنيا طويلا, و من النسب المالية المستعملة في حالة القرض الاستثماري ما يلي :

اولا : نسب التمويل الذاتي :

نسبة التمويل الذاتي= التمويل الذاتي/ مجموع الأصول الثابتة.

و يمكن حسابه كما يلي :

التمويل الذاتي= الاهتلاكات السنوية + المؤونات + الأرباح الصافية.

[9] الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, المطبوعات الجامعية, 2001, ص150.

ثانيا : نسبة المديونية.[10]

نسبة المديونية=الأموال الخاصة/ الديون.

تعبر عن درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة عن دائنتها.

ثالثا : نسبة التمويل الذاتي الى المديونية الآجلة

نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة = التمويل الذاتي /المديونية الآجلة .

الهدف من حساب هده النسبة هو معرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازمة لتغطية المديونية الآجلة, و تعتبر المؤسسة في حالة جيدة كلما كان عدد السنوات قليل.

رابعا : نصيب المصاريف المالية الى النتائج

نصيب المصاريف المالية إلى نتائج= المصاريف المالية / النتيجة الإجمالية للاستغلال.

تعبر عن نصيب المصاريف المالية من النتائج المحققة, و كلما كانت النسبة صغيرة أي في حدود0.4 فان المؤسسة في حالة جيدة.

خامسا : تغطية رؤوس الأموال المستثمرة.

تغطية رؤوس الأموال المستثمرة=الموارد الدائمة/ رؤوس الأموال المستثمرة.

إذا كانت النسبة تتراوح بين0.8 و0.85 فان المؤسسة في وضع عادي .

سادسا :قدرة التسديد

قدرة التسديد= قدرة التمويل الذاتي / المديونية الآجلة.

مع العلم أن : قدرة التمويل الذاتي = الاهتلاكات + مؤونات + الأرباح الصافية + - فائض او ناقص قيمة التنازل عن الاستثمار.

2-تحليل مخطط التمويل

دور البنك هو القيام بعملية تحليل دقيقة لمخطط التمويل , و هدا التحليل يركز على :

اولا : تحليل احتياجات التمويل.[11]

[10] د_اسلام عبد القادر عثمان, مرجع سبق ذكره, ص367.

[11] Kamel hamdi ,annalyze de projets et leur financement , édition es-Salam , alger, 2000,p71.

تمثل عموما الاستثمارات و كدا التغير في احتياجات رأس المال العامل . و التي هي مركز استثماري ومنه وجب إدماجها في تكلفة الاستثمار.

ثانيا :تحليل الموارد.

و يتم التركيز عند تحليل الموارد على :

_الزيادة في راس المال العامل : بشرط أن تكون هده الزيادة بمستوى أعلى من الزيادة في احتياجات راس مال العامل من اجل ضمان التوازن .

_قدرة التمويل الذاتي(CAF) : تحدد طاقة المؤسسة على توفير الأموال الكافية للوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك.

ومن خلال ما سبق فان هيكلة التمويل تكون كما يلي :

الجدول رقم01 :مخطط التمويل

البيان	السنة 01	السنة 02	.....	السنة ن
الموارد: **-قدرة التمويل الذاتي،** **-زيادة في رأس المال العامل،** **-تنازلات عن استثمارات،** **-قروض طويلةومتوسطة الأجل.**				
مجموع الموارد				
الاستخدامات: **-استثمارات جديدة،** **-احتياجات إضافية في رأس المال العامل،** **-تسديد القروض القديمة،** **-تسديد القروض الجديدة.**				
مجموع الاستخدامات				
الرصيد=الموارد-الاستخدامات				
الرصيد المتراكم.				

المصدر: إسلام عبد القادر عثمان، مرجع سبق ذكره، ص370.

فإذا كان الرصيد المتراكم النهائي موجب، فهذا يعني أن مخطط التمويل متوازن، أي أن المؤسسة اتخذت القرارات المناسبة حول اختيار المصادر التمويلية. فالمؤسسة إذن تمكنت من تحقيق النتائج المرجوة، أما البنك فقد تمكن استرجاع من قروضه.

المطلب الرابع: سعر الصرف والأداء الاقتصادي (النمو الاقتصادي)

لبحث علاقة جدوى سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، على غرار السياسات الأخرى (المالية والنقدية)، ارتأينا إلى دراسة نموذج مندل- فلمنج، الذي يعتبر توسعة لنموذج IS-LM في حالة اقتصاد مفتوح. يمثل هذا النموذج إطار نظري بسيط، الذي يحلل وضعية بلد صغير مرتبط بالعالم الخارجي بنظام سعر صرف ثابت أو مرن، وهو بهذا يحاول تحليل آثار السياسات الاقتصادية والصدمات الخارجية. هذا البلد هو في إطار محيط مالي دولي يتسم بتداول مثالي لرؤوس الأموال[12].

أ-الإطار التحليلي للنموذج

نحدد أبعاد هذا النموذج في المدى القصير أين مستوى الأسعار (P) يكون ثابت، ونعتبر بأن أسعار السلع والخدمات الوطنية (P)، والأجنبية هو ثابت وموحد. والإنتاج محدد بالطلب على السلع. الاقتصاد المقصود هو «صغير» بمعنى أن الظروف الوطنية لا تؤثر على المحيط الدولي.

الفرضيات: *Y: الإنتاج الأجنبي، *r: معدل الفائدة الأجنبي، *P: الأسعار الأجنبية. وهي معطيات أو متغيرات خارجية. سنضع تحت هذه الفرضيات، المصدر الوحيد للتغير لسعر الصرف الحقيقي (eP/P*) وهو سعر الصرف الاسمي(e). للتبسيط نقر هنا بأن، P و*P هما مضبوطان بنتيجة أن P/P*=1، وسنعوض سعر الصرف الحقيقي بسعر الصرف الاسمي، إضافة إلى الحركية التامة و المثالية لرؤوس الأموال.

الحالة الماكرواقتصادية تنتج من ثلاث علاقات للتوازن: 1)توازن سوق السلع والخدمات (التوازن بين الإنتاج والطلب الكلي للسلع)، 2)توازن السوق النقدي (التوازن بين عرض وطلب العملة)، 3)توازن سوق الصرف أو توازن ميزان المدفوعات.

1)توازن سوق السلع والخدمات IS

نأخذ هنا توازن الإنتاج- الطلب وندخل بصورة واضحة معدل الفائدة كمحدد للاستثمار. هو معدل الفائدة الاسمي: لأن الأسعار هي ثابتة، وسنقر بأن معدل التضخم المتوقع هو منعدم، ومعدل الفائدة الحقيقي

12. Gilbert koeing, «Les Modeles de Type Mundell- Fleming Revisités», *Document de Travail* n°03, Bureau d'Economie Théorique et Appliquée (Beta), Université Louis Pasteur, strasbourg, Janvier 2005,p. 8.

i هو مساو لمعدل الفائدة الاسمي r. نقر بأن شرط مارشال –ليرنر هو كاف(تخفيض العملة الوطنية يحسن الصادرات الصافية),شرط التوازن الاقتصادي يكتب:

$$(1) \qquad Y = C + I(r*) + G + Nx(e)$$

بمعنى أن الإنتاج هو دالة معرفة بدلالة الطلب الكلي D_g

الشكل رقم 01: التوازن في السوق الحقيقي

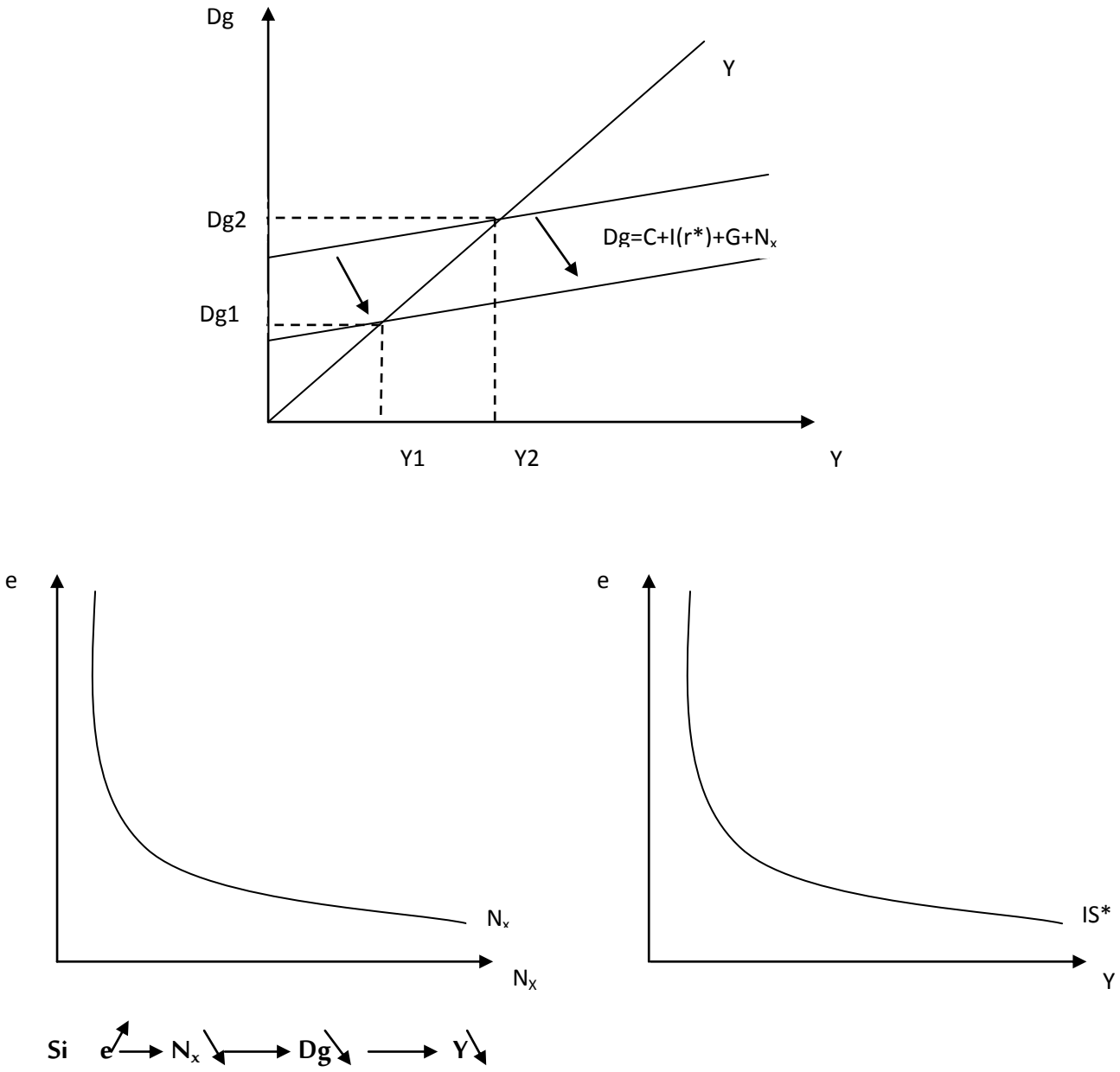

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا الى مصادر مدروسة

هذا يعني بأن تخفيض أو انخفاض سعر الصرف، سوف يؤدي إلى تحسن أو زيادة الصادرات الصافية الناتجة عن ارتفاع مستوى الطلب الكلي، الذي بدوره يحفز على زيادة الإنتاج، والذي يمكن تلخيصه شكليا بمنحنى *IS الذي يعبر عن توازن السوق الحقيقي.

2) توازن السوق النقدي (سوق العملة): منحنى LM

نقر بأن في الاقتصاد المفتوح كما في الاقتصاد المغلق، المقيمون يحوزون بشكل خصوصي العملة الوطنية، والتي ليست محازة من طرف غير المقيمين. عرض العملة بالقيمة الاسمية هو الكتلة النقدية (M_S)، حيث المجموع هو معرف بالسياسة النقدية للبنك المركزي. الطلب الاسمي للعملة (M_d)، أو عدد الوحدات النقدية التي يرغب المتعاملون حيازته، هو مقدار مرتفع جدا مقارنة بمستوى السعر (P) الذي هو مرتفع، وكذلك حجم المعاملات، هي نفسها مرتبطة إيجابا مع مستوى الإنتاج الوطني (Y) المرتفع.

من جهة أخرى، معدل فائدة مرتفع، لأنه يرفع تكلفة فرصة حيازة عملة ، يدفع المتعاملين لحيازة السندات وتخفيض طلب العملة:

$$Md = F(Y, r*)$$

التوازن ما بين عرض العملة وكمية العملة التي يرغب المتعاملون حيازتها تحققت لمستويات M_S، P، Y، و*r ملبيا المعالة:

$$(2) Ms = PL(Y, r*) \text{ حيث } \frac{\mathrm{Ms}}{\mathrm{P}} = \mathrm{L}(\mathrm{Y}, \mathrm{r}*)$$

شرط التوازن هذا يعرف العلاقة ما بين Ms، Y، P و*r في عرض المنحنى LM

الشكل رقم 02 :التوازن في السوق النقدي.

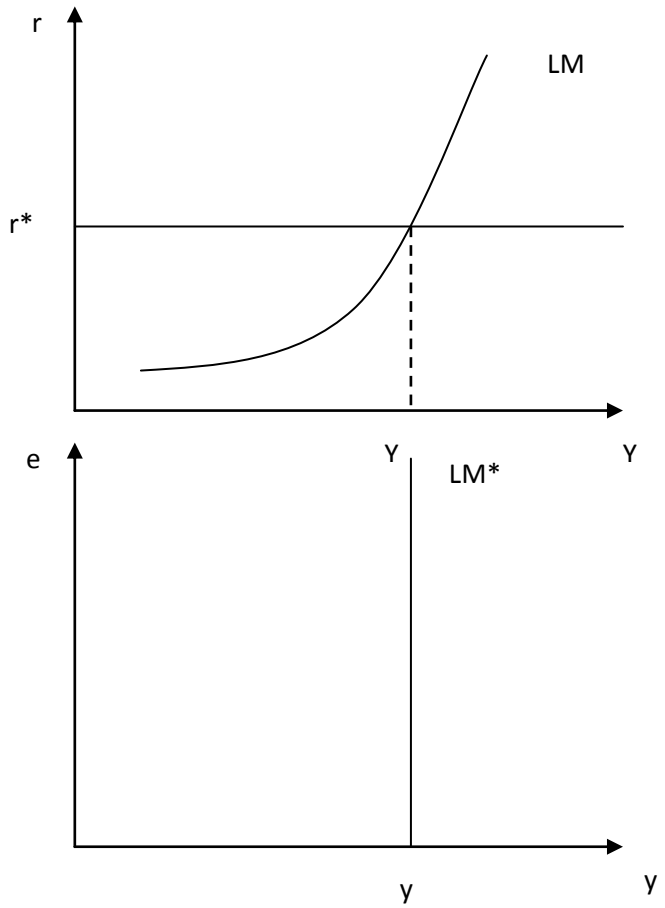

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مصادر مدروسة.

المنحنى LM، يصف المستوى المعطى من Ms/P وهو يوضح العلاقة بين سعر الصرف وY في السوق النقدي، والتي هي حيادية، لأن e لا يؤثر على Y. ارتفاع معدل الفائدة يخفض كمية العملة التي يرغب أو يتمنى المتعاملون حيازتها؛ من أجل الحفاظ على التوازن، يجب أن يكون مستوى الإنتاج الوطني مرتفع جدا الذي يحرض المتعاملين على زيادة حيازة العملة بهدف المعاملات.

الشكل رقم03: منحنىIS و LM

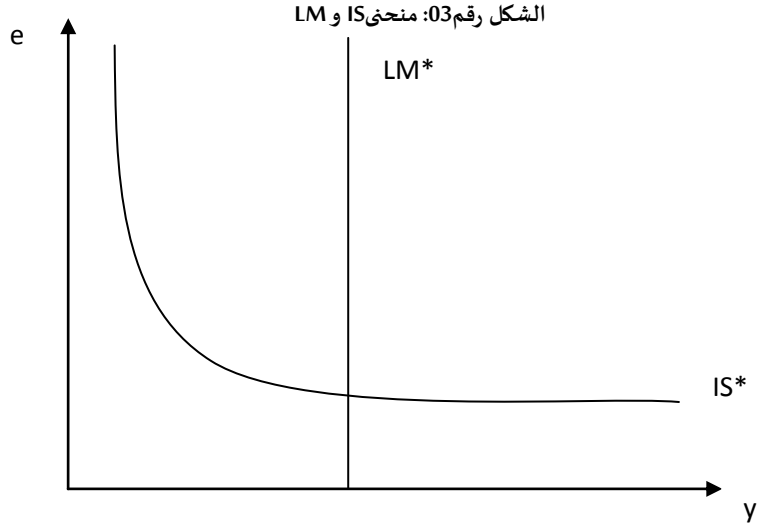

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مصادر مدروسة.

3)توازن سوق الصرف (أو توازن ميزان المدفوعات): المنحنىcc

يتحقق التوازن في سوق الصرف عند تساوي عرض وطلب العملة الوطنية مقابل العملات. عرض العملة الوطنية في سوق الصرف هي مقابل القيمة بالعملة الوطنية لصادرات السلع الوطنية، و لمبيعات السندات الوطنية (أو دخول رؤوس الأموال)؛ ينتج عرض العملة الوطنية من واردات السلع الأجنبية، ومشتريات السندات الأجنبية (أو خروج رؤوس الأموال). H تشير للميزان الجاري بالقيمة الحقيقية، و Fرصيد الحساب المالي (خارج أصول الاحتياطي) توازن سوق الصرف يعرض من خلال:

$$PH + F = 0$$

هذه المعادلة يمكن أن تشرح في سياق ميزان المدفوعات. بجمع الميزان الجاري والميزان التجاري (BC=PH) مهملين حساب رأس المال، ونضع V رصيد المعاملات في الاحتياطات الرسمية، التوازن الحسابي لميزان المدفوعات يشرك PH+F+V=0. أو، نضع $\Delta R = -V$،تغير الاحتياطات الرسمية:

$$PH + F = \Delta R.$$

إذا الدولة تبيع الكثير من السلع والخدمات والسندات إلى الخارج التي لاتشتريها، الميزان الكلي هو في حالة فائض $(PH + F > 0)$، الاحتياطات الرسمية ترتفع $(\Delta R > 0)$، والعكس في حالة عجز. توازن سوق الصرف إذن يمكن أن يكون هو نفسه «توازن ميزان المدفوعات» المعرف على أنه توازن الميزان الكلي، أو الحالة أين الاحتياطات الرسمية لا تتغير $(\Delta R = 0)$.

سلسلتين من العوامل، حقيقية أو مالية، تشترط توازن سوق الصرف. 1)تغيرات الإنتاج الوطني (Y)، الإنتاج الأجنبي (Y*) ومعدل الصرف (e)، تؤثر على الرصيد التجاري. 2)الحركات الدولية لرؤوس الأموال

الناتجة عن الفرق بين معدل مردودية السندات الوطنية والسندات الأجنبية. مردودية السندات الأجنبية تتعلق بالتغير المتوقع لسعر الصرف. تحت هذه الفرضية، المحدد الوحيد لتدفقات رؤوس الأموال هو فرق الفائدة(*r-r*).

من أجل مستوى معطى لسعر الفائدة الأجنبي، ارتفاع سعر الفائدة الوطني يجذب رؤوس الأموال الأجنبية، هذا الذي يدفع إلى ارتفاع الرصيد المالي:

$$F = F(r - r*) \quad avec \ f = \frac{\partial F}{\partial r} = -\frac{\partial F}{\partial r*} > 0.$$

المقياس f هو مؤشر عن رد فعل حركات رؤوس الأموال للتغير في أسعار الفائدة، أو درجة الحركة الدولية لرؤوس الأموال. كلما ارتفعت f ، كلما كانت حركة رؤوس الأموال قوية.

جميع هذه المؤشرات هي محددة في المعادلة التالية:

$$(3) PH(Y, Y*, e) + F(r - r*) = 0$$

العرض الشكلي لهذه العلاقة في(Y,*r*)، هو المنحنى **cc** (الشكل رقم 06).

المنحنى **cc** يحدد من أجل مستوى معطى ل *Y، e*r*المرتفعة: ارتفاع الدخل الوطني (Y)، نرفع الواردات، يتدهور الرصيد التجاري (يخلق فائض في عرض العملة الوطنية في سوق الصرف)؛ الحفاظ على التوازن يتطلب سعر فائدة مرتفع جدا الذي يجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويحسن الرصيد المالي (يرفع طلب العملة الوطنية في سوق الصرف). ارتفاع الدخل الخارجي، أو انخفاض سعر الصرف، لأنها تحسن الميزان التجاري، وتسمح بالحفاظ على التوازن مع سعر فائدة ضعيف جدا، وتنتج إذن بانتقال عمودي للمنحنى **cc** نحو الأسفل (أو انتقال أفقي نحو اليمين). ونكون في الوضع نفسه في حالة انخفاض سعر الفائدة الخارجي.

الشكل رقم04: توازن سوق الصرف (أو ميزان المدفوعات)

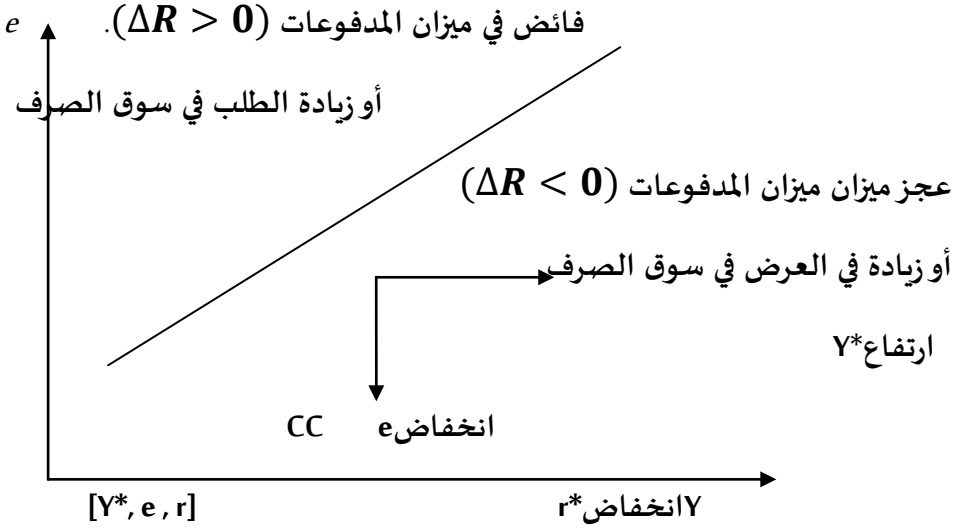

Source : Bernard Guillochon, Annie Kawecki, op. cit., p. 259

4)التوازن الإجمالي

التوازن الإجمالي هو الحالة أين العلاقات(1)، (2) و (3) هي كافية بالتزامن.

الجدول رقم02: التوازن في نموذج Mundell – Fleming

النموذج	نظام الصرف	المتغيرات الداخلية	المتغيرات الخارجية
$(1)\mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I}(\mathrm{r}*) + \mathrm{G} + Nx(e)$ $(2)\frac{Ms}{P} = L(Y, r*)$ $(3)PH(Y, Y*, e) + F(r - r*) = 0$ حيث$r = r*$(حركة مثالية لرؤوس الأموال) أو $PH(Y, Y*, e) + F_0 = 0$ (غياب حركة رؤوس الأموال)	نظام الصرف المرن نظامالصرف الثابت (في غياب سياسة التعقيم)		

Source : Bernard Guillochon, Annie Kawecki, op. cit., p. 261.

في نظام الصرف المرن، مرونة سعر الصرف تؤمن أوتوماتيكيا توازن سوق الصرف، وتثبت تقاطع IS و CC في النقطة E المناسبة مع توازن سوق العملة.

في نظام الصرف الثابت، لا يضمن بأن، من أجل سعر الصرف المعمول به، سوق الصرف سيتوازن. نعتبر على سبيل المثال الحالة A (الشكل07)، حيث من أجل سعر الصرف المعمول به، مجموع المعاملات الخاصة مع الخارج، تدفقات السلع والخدمات والتدفقات المالية، ترصد بعجز في ميزان المدفوعات (أو زيادة عرض العملة الوطنية مقابل العملات في سوق الصرف، $(PH + F < 0)$. البنك المركزي يجب أن يتدخل للحفاظ على التعادل بمستوى ثابت بشراء العملة الوطنية مقابل العملات بالسعر المعمول به.

في النتيجة، الاحتياطات الرسمية تنخفض $(\Delta R < 0)$، الكتلة النقدية تتقلص (المنحنى LM ينتقل نحو الأعلى)، سعر الفائدة يرتفع، الدخل الوطني ينخفض. في الوقت نفسه، دخول رؤوس الأموال و انخفاض الواردات الناتجة عن ذلك تميل إلى تقليل عجز ميزان المدفوعات و إعادة التوازن الخارجي. النقطة A تنزلق من الطول *IS، والاقتصاد يصل أخيرا للنقطة E، التقاطع المشترك للمنحنيات الثلاثة أو، إعادة التوازن الخارجي، الاحتياطات الرسمية والكتلة النقدية تبقى مستقرة. بصفة نظامية، حالة فائض مبدئية لميزان المدفوعات تتسبب في ارتفاع الاحتياطات الرسمية و التوسع النقدي.

الشكل رقم 05 :التوازن في نموذج Mundell – Fleming

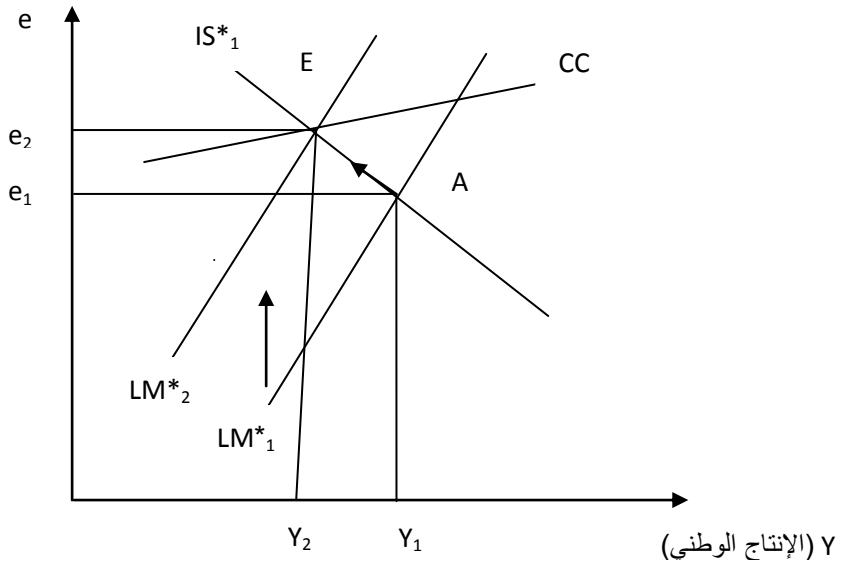

Source : Bernard Guillochon, Annie Kawecki, op. cit., p. 262.

خلاصة :

وفقا لهذه الخطوات تبين لنا العلاقة بين قروض الاستثمار و سعر الصرف الذي يساهم في استقرار القيمة الداخلية للعملة المحلية, حيث أن التأثيرات التي أوجدتها العملة على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي جعلها إحدى الإيديولوجيات الاقتصادية التي من شانها تفعيل الأداء الاقتصادي و بالتالي تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد.سواء كانت داخلية أو خارجية فلم تعد هذه الأخيرة (العملة) مجرد سياسة بل هي مكانيزمات ترتكز على أساسيات ما جعل البنوك تنتهج طرق جديدة و حذرة في منح القروض تقوم على دراسات تحليلية و تقنو اقتصادية و مالية,ترفع من فعالية و ايجابية تبني السياسة الاقتصادية ذات توجهات صحيحة قادرة على ضبط الاداء.

تمهيد :

منذ تاريخ إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990 ,أصبحت البنوك التجارية الجزائرية تلعب دورها الحقيقي ألا و هو"الوساطة النقدية ," و تعمل على أساس تحقيق العائد و الربحية بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كماكانت تفعل من قبل,فبدأت تعتمد على طرق علمية تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض وكيفية تقييم مخاطرها و الاحتياط منها و مواجهتها في حالة تعثرها . فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض,التي تعتبر من اخطر الوظائف التي تمارسها كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها, هذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة و الحذر عند تقديم القروض للغير.

اخذ الاستثمار مفهومه الحالي مع ظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل له أسسه وقواعده و قوانينه العلمية على يد المدرسة الكلاسيكية و على رأسها"ادم سميث " الذي يعود إليه الفضل في بلورة علم الاقتصاد من خلال كتابه ثروة الأمم و مع ذلك فقد تستخدم مصطلحات أخرى للدلالة على مفهوم الاستثمار مثل الاستخدام,التوظيف ....أما المدرسة الاشتراكية العلمية التي أسسها"كارل ماركس"فهو مفهوم آخر للاستثمار من خلال احتكار الدولة لوسائل الإنتاج حيث يغدو المستثمر الوحيد هو القطاع العام التابع للدولة وسوف نسلط الضوء في هذا الفصل على إجراءات منح قرض استثماري من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول : الورقة التقنية أو تقديم البنك الوطني الجزائري

أما المبحث الثاني : فندرس فيه حالة منح قرض استثماري .

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري.

يعتبر البنك الجزائري الوطني من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له منأهمية اقتصادية واجتماعية, وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص و كذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع و تسييرها و يمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق الى نشأته و بعض المعلومات المتعلقة به و مختلف النشاطات التي يقوم بها.
حيث سنتطرق الى المعلومات المتعلقة بالبنك من نشأة و تعريف ثم سنتناول وكالة تنس بالدراسة و الهيكل التنظيمي لها ثم الأهداف و الخدمات المقدمة.

المطلبالأول :نشأة و تعريف البنك الوطني الجز اثري

أولا : نشأة البنك: إن من أهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق الاشتراك,ولا شك أنتنفيذ سياسة الاقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية , فكان يعني ذلك ضرورة تأميم المصارف الفرنسية ,و انسجاما مع هذه السياسة , و في عام 1966 بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري استجابة لضرورة إيديولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الاشتراكي.

وعلى اثر هذا التحول ,أنشاأول بنك تجاري" البنك الوطني الجزائري" بموجب القانون رقم 178_ 66 الصادر في 13 حزيران (يونيو) 1966, بحيث أوكلتإليه جميع المهام و الأنشطة التي يقوم بها البنك إيداع, حيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على :[1] "يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع و هو يخدم القطاع الخاص و العام و القطاع الاشتراكي " .مع العلم ان البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي.و استمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982 ,حيث قررت السلطات العامة انشاء بنك متخصص يتكفل يدعى "بنك الزراعة و التنمية الريفيةBADR " و هو يعتبر حصيلة اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ,كما كان من المفروض ان تؤدي الهيكلة الجديدة الى تغير التوزيع, التنظيم و التخفيض من المركزية.

[1] قانون رقم 178-66 الصادر في 13 يونيو 1966.

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينات للإصلاح الاقتصاديالذي تجسد من خلال القوانين و التشريعات الخاصة بالتنظيم و التحسين في طرق تسيير الأنشطة البنكية ,و كذا المراقبة الصارمة للقطاع.

هذا و للتذكير باهم هذه القوانين نشير الى كل من :

-قانون 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 و الخاص بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية،

-قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 و المتعلق بالنقد و القرض.

ان السهر على تطبيق هذه التغيرات بهدف تجسيد فعلي للاصلاح, و كذا الوضعية و النتائج المرضية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري حصل البنك , بقرار من مجلس النقد و القرض في 05-09-1995 , على اعتماده اول بنك يحصل على الاعتماد من مجلس النقد و القرض CMC .

و يمكننا القول ان البنك الوطني الجزائري قد مر بمرحلتين اساسيتين هما :[2]

- مرحلة ماقبل الإصلاحات الاقتصادية (1962-1988) :

بعدالاستقلال لم يكن هنالك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني و قد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التاميمات يضم :

1-البنك المركزي الجزائري BCAأنشا في 13 / 196212/.

2-الصندوق الجزائري للتنمية CADأنشا في 07/ 05/ 1963.

3-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNPDانشأ في 10/ 08/ 1964.

و علمت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على ان يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة المستقلة , و كان ذلك في افريل 1964 , و اتجهت الى التأميم و شرائها لاقامة نظام مالي ناجح فكان اول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري , ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الذي انشئ في 19/ 10/ 1967 و توسعت الى بنك التنمية الريفية بعدها بنك التنمية المحلية في 30/ 04/ 1985.

- مرحلة مابعدالإصلاحات الاقتصادية الى يومنا هذا :

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14 / 04/ 1990 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي. و جعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة و هو من اهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988 ,حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير و أصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العملات و إعطاء القروض بفوائد كما انها أصبحت خاضعة للضرائب

[2] فرقان مراد , تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية , مذكرة ليسانس دفعة 2002 / 2003.

كغيرها من المؤسسات التجارية.

ثانيا :تعريف البنك الوطني الجزائري

إذا يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصارف للقطاع العام الجزائري و هو أول مصرف تأسيس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 فاصدر لكي يحل محل المصارف الفرنسية , فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر , بحيث تخصص هذا المصرف في قطاعالصناعة و النقل باستثناء القطاع البحري و كذا مجال التجارة و التوزيع , حيث قدر رأس مال المصرف ب : 1000000000 دج نتيجة قرار اللجنة الوطنية والتخطيطية , اما عدد فروعه فقدرت ب : 53 فرعا لتزيد بعد ذلك الى 123 فرعا سنة 1986 ثم نقصت لتصبح BNA سنة 1985 بعد انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية .[3]

البنك الوطني الجزائري أنشأ طبقا للمرسوم 176/66 المؤرخ في 13 جوان 1966، الصادر في الجريدة الرسمية، وفي التاريخ 12 جانفي 1988 طبقا للمرسوم 01/88، الصادر بنفس القانون التجاري، والنظام الخاص المطبق على البنوك والقروض، حيث أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم تتخصص في تمويل القطاع الفلاحي، ومع تطور الاقتصاد الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار وبدأت في التمويل إلى غاية 1983، وحلت في ميدان الإصلاحات تتمثل في ما يلي[4] :

*إنشاء بنوك عديدة تتخصص في تمويل المشاريع المحلية،

*إصلاحات 1990 بعد إصدار قانون النقد والقروض، الذي يعطي نوع من الحرية في تسيير المؤسسة البنكية،

*عدد الشبابيك 152،

*عدد الموظفين 4679،

*رأس المال الاجتماعي 41.600.000.000.00.

[3] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري, وكالة تنس 279.

[4].زيدان محمد، دور البنوك في تمويل الاستثمار، تقرير تربص ليسانس في المالية، جامعة شلف.

ثالثا: البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري

جدول رقم 03: البنوك الجزائرية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري[5]

الرقم	تاريخ الاندماج	اسم البنك	عدد الفروع
01	1966/07/01	القرض الفرنسي الجزائري	133
02	1966/07/01	القرض الصناعي والتجاري	03
03	1968/07/01	البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا	06
04	1986/05/01	بنك باريس وهولندا	01
05	1960/06/05	بنك باريس والأراضي المنخفضة	01

من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها. ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس عل صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة. كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى مراقبة جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة، ومن جهة اخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية، الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الاوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل رقم 01[6]:

[5] زيان محمد, دور البنوك في تمويل الاستثمار, مرجع سبق ذكره.

[6] .بلحاج بن زيان أسماء، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، 2012/2011، ص06.

الشكل رقم06: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

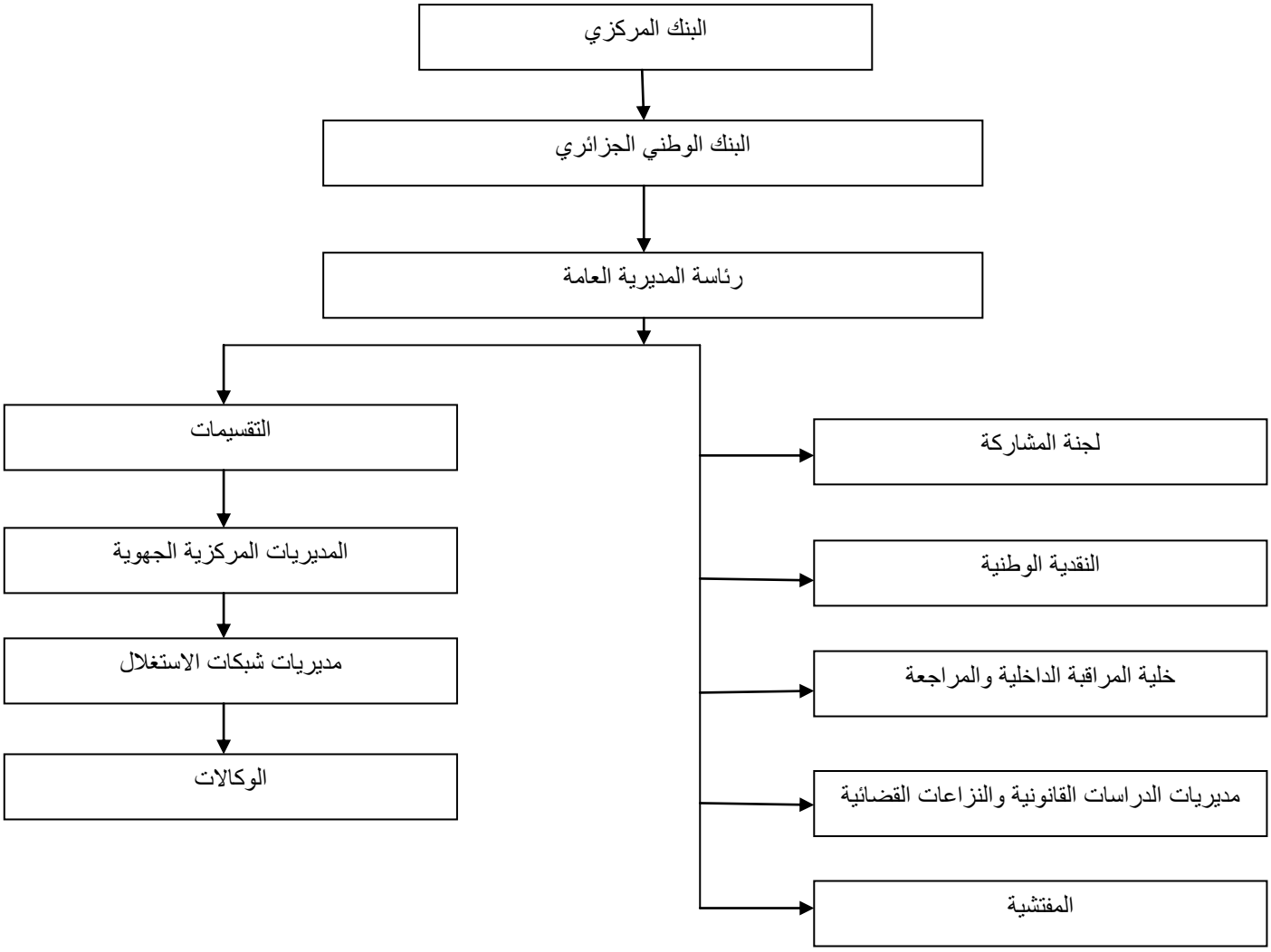

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك.

المطلب الثالث: تقديم لوكالة تنس 279 وأهدافها ومصادر تمويلها:

أولا: تعريف وكالة ال BNA بتنس 279[7].

البنك الوطني الجزائري بتنس هي وكالة لا تختلف عن الوكالات الأخرى المفتوحة عبر الوطن، وتم اختيارها عن طريق إحصائيين من طرف البنك الوطني الجزائري لضرورة وجود أفراد أو جماهير لجذبهم، أي أنها امتداد للبنك الوطني الجزائري، وفتحت أبوابها في جوان 1996، تقع هذه الوكالة في وسط مدينة تنس 37 شارع

[7].الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، وكالة تنس، مصلحة القروض.

علال أحمد بالقرب من البلدية، وهي تندرج تحت الرقم 279 التابعة لولاية الشلف بجانب وكالتين أخرتين تحملان الرقمين (260-275)، بالإضافة إلى أنها تمتلك رأسمال يقدر ب: 14.600.000.000.

أما فيما يخص عدد العمال نجد المدير، نائب المدير، سكرتارية، رئيس مصلحة الصندوق، رئيس مصلحة القروض، أعوان آخرون، إضافة إلى عمال النظافة والحراسة.

ثانيا: أهداف وكالة الBNA بتنس[8].

تسعى وكالة البنك الوطني الجزائري بتنس إلى تحقيق تنمية شاملة، كما تسعى لتحقيق جملة من الأهداف تتماشى والتعثرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد عموما والولاية خصوصا، وذلك بعد دخول عالم اقتصاد السوق. وتتمثل هذه الأهداف في:

*مناقشة البنوك الأخرى في مجال التسيير، وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل، وتوفير أحسن الخدمات للعميل،

*تجديد الممتلكات والوسائل،

*إيجاد سياسة أكثر فاعلية في جميع الموارد،

*تطوير نوعية الخدمات المقدمة،

*التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن،

*المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني،

*العمليات المتعلقة بالسحب على الأجهزة التابعة للبنوك الأخرى،

*توسيع مجالات القرض في مختلف القطاعات.

ثالثا: مصادر تمويل الوكالة[9]

هناك طريقتين رئيسيتين لتمويل البنك: هما الإيداعات والبنك المركزي، حيث تضم الوكالة أنواعا عديدة من المنتجات الموجهة للجمهور، والتي تكمن فيا يلي:

1-الصكوك البنكيةهذا النوع مقدم من الأشخاص إضافة إلى أنه مقدم إلى المؤسسات وهو تنقسم إلى نوعين:

[8] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري.

[9] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري.

1.1-حسابات الصكوك العادية: هذا النوع من الحسابات لا ينتج فوائد، يكون رصيده مدين، وهو موجه للأشخاص اللذين لا يمارسون أي نشاط تجاري، حيث يكون باستطاعتهم سحب المبلغ الذي يريدونه في أي وقت.

2.1-حسابات الصكوك الجارية: وهذا مثل حسابات الصكوك العادية، إلا أنه يختلف عنه في أن الأول موجه للأشخاص اللذين لا يمارسون أي نشاط تجاري، أما الثاني فهو موجه للأشخاص القائمين بنشاط تجاري كما هو معروف في القانون التجاري.

2-الحسابات البنكية التي لا تعتمد على الصكوك: كما راينا في النوع الاول من الحسابات، أن التعامل يتم بواسطة الصكوك، أما الأنواع الأخرى من الحسابات فلا تتعامل بالشيكات ومن بينها نجد:

1.2-الحسابات المصرفية الدائنة: تعني أنه لدينا في ذمتنا أموال أو أشياء ليست ملكنا بمعنى أن الأشخاص يضعون أموالهم تحت تصرف البنك مقابل سعر فائدة إما أن يكون سنوي، أو نصف سنوي، أو ثلاثي وفيها نجد:

أ-الودائع البنكية: هذه الحسابات موجهة للأفراد الراغبين في الحصول على الفوائد مقابل تجميد مبالغهم لمدة معينة/ مع عدم إمكانية صاحب الحساب من سحب مبلغه قبل نهاية المدة المحددة، والتي تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى خمسة سنوات، وتكون بذلك الفوائد عليه متغيرة على حسب المدة.

أ-1-الودائع البنكية بالدينار الجزائري: في هذا النوع من الودائع تكون القيمة الدنيا للوديعة 10000 دج، أما قيمتها القصوى غير محددة، بينما تقدر المدة الدنيا للوديعة ثلاثة أشهر عندما يكون معدل الفائدة متغير وبنسبة عندما يثبت معدل الفائدة.

أ-2-الودائع المصرفية بالعملة الصعبة: خدمة الودائع المصرفية موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهو مفتوح باسم حامله فقط، والجدول رقم 02 يبين تغير الفوائد بتغير المدة:

ب-سندات الصندوق: هو تجميد الأموال مع معدلات فائدة متغيرة موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، يختلف عن سابقه في كونه يحمل اسما الغرض من هذا كون البنك يقدم السندات بالمقابل، يمن إجراء عملية تجارية بواسطته، أي يمكن استعمال هذه السندات كوسيلة للشراء.

3-حسابات الإدخار: نقصد بحسابات الادخار تلك الحسابات التي تنشأ بصدد الادخار وتنقسم إلى:

أ-دفاتر الادخار: هو دفتر ذو لون أخضر يحتوي على المعلومات التالية: اسم الوكالة، معلومات حول الزبون، الاسم، اللقب، العنوان، التاريخ ومكان الازياد، رقم الحساب وإمضاء مدير الوكالة، إمضاء صاحب الدفتر، نوع العملية، المبلغ بالأحرف، تأشيرة العون، إضافة إلى رمز البنك الوطني الجزائري، وجميع العمليات التي

تجري على الرصيد من سحب، وإيداع مسجلة على الدفتر بشكل دقيق ومضبوط، أي العملية تسجل بالتاريخ وبالمبلغ الحقيقي.

الجدول رقم 04: تغير الفائدة بتغير المدة

المدة (الأشهر)	المعدل على الأصل %	القيمة المقتطعة	المعدل الحقيقي %
03	%1.75	المعدل الأصلي -0.50%	%1.25
06	%1.75	المعدل الأصلي 0.25%	%1.50
12	%1.75	المعدل الأصلي	%1.75
18	%1.75	المعدل الأصلي +0.25%	%2.00
24	%1.75	المعدل الأصلي 0.50%	%2.25
36	%1.75	المعدل الأصلي +0.75%	%2.50
42	%1.75	المعدل الأصلي+1%	%2.75
48	%1.75	المعدل الأصلي +1.25%	%3.00
54	%1.75	المعدل الأصلي +1.50%	%3.25
60	%1.75	المعدل الأصلي +1.75%	%3.50

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

ب- **دفاتر التوفير للاشبال :** هو دفتر ادخار مقدم من طرف البنك لفئة الأشبال اللذين يقل عمرهم عن 19 سنة، يتم فتح هذه الدفاتر من طرف الأشخاص الممثلين لهم بطريقة رسمية، والقيمة الدنيا يجب أن تتجاوز 500دج.

4-القروض البنكية: هناك أنواع مختلفة من القروض نجد منها قروض الاستغلال وقروض الاستثمار، هذه الأخيرة سنتطرق لها في المبحث الثاني.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة تنس 279

تقدم وكالة تنس التي تحمل رقم 279 جملة من الخدمات، وذلك لتسهيل إجراء العمليات داخل الوكالة عن طريق عدة مصالح تندرج تحت هيكل تنظيمي على النحو التالي:[10]

الشكل رقم7 0: الهيكل التنظيمي لوكالة تنس 279

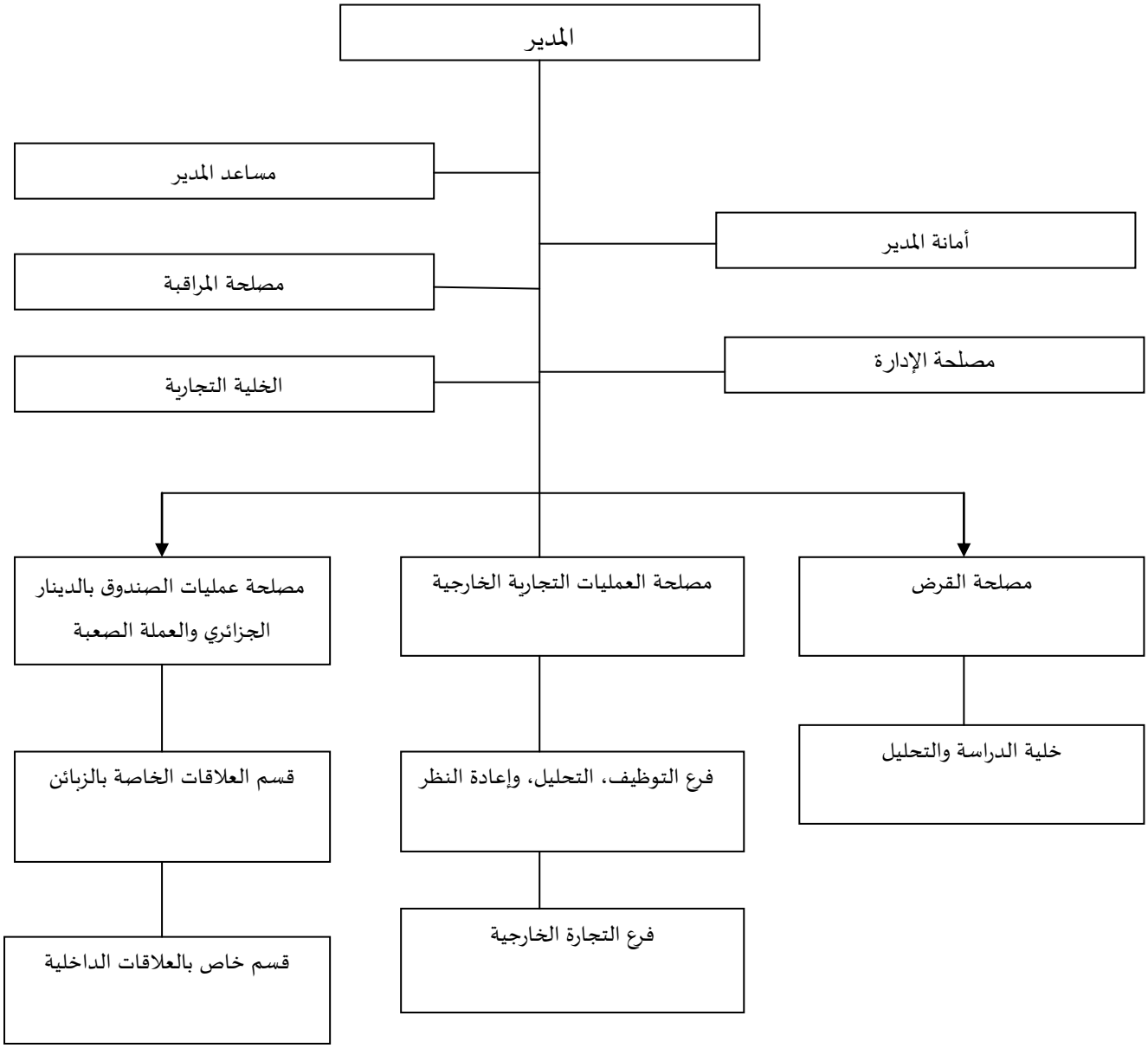

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك.

[10] الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري, وكالة تنس.

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي

1/المدير: وهو يعتبر المسؤول الأول في اتخاذ القرار فيما يخص كل المعاملات مع الزبائن أو مع المؤسسات سواء كانت اقتصادية، أو مالية، وله عدة مهام[11]:

*السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة،

*متابعة وضبط تكاليف التسيير، والمحافظة على ممتلكات الدولة،

*استقبال طلبات القرض ومناقشتها، ثم اتخاذ القرار بالقبول أو بالرفض،

*المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.

2/**مساعد المدير:** وهو نائب المدير في حالة غيابه، وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية، كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

3/أمانة المدير: تقوم باستقبال والرد على جميع المراسلات، إضافة إلى حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها، منها دفع الرواتب، وفتح الحسابات، إضافة إلى ذلك تقوم بتحرير جميع العقود، والالتزامات الخاصة بالقروض، وكذا مختلف الضمانات المقدمة، وسنلخص هذه المهام في النقاط التالية:

*استقبال وتسجيل - البريد الوارد - البريد الصادر

*استقبال وإرسال النداءات التلفونية.

*الضرب على الآلة الراقنة.

*ترتيب الوثائق (المتداولة، تحفظات المصالح....).

4/مصلحة الإدارة: تقوم بتحضير ودراسة الخطط، والمخططات المتبعة من طرف الوكالة.

5/مصلحة المراقبة: تقوم بمراقبة عمليات ونشاطات الوكالة.

6/**الخلية التجارية:** تقوم بتدعيم النشاط التجاري.

7/**مصلحة عمليات الصندوق بالدينار الجزائري والعملة الصعبة:** وهي المصلحة الأكثر نشاطا في الوكالة، حيث تقوم باستقبال ودائع الأفراد، ودفع الشيكات ولها قسمان:

[11].بلحاج بن زيان أسماء، مرجع سبق ذكره، ص07.

*قسم العلاقات الخاصة بالزبائن،

*قسم خاص بالعلاقات الداخلية.

-من خلال هذه المصلحة يضمن البنك لزبائنه الأوفياء الخدمات المتعلقة بالصندوق، كما يعمل على استقبال وجمع الودائع، وكذلك استقبال الودائع يضمن الاستشارة حول الضياع والسرقة، والقيام بتنفيذ أوامره، وكل هذا خاص بالدفع والتحصيل، وهو يقوم بخمس عمليات تتمثل في:

1/عمليات الدفع: تكون مدونة في مقدمة حسابات الزبائن، وتحتوي عموما على الأشكال المختلفة للشيكات، فالشيك يشكل الوسيلة المثلى التي تتيح حركة الودائع، حيث يسمح لصاحب الحساب بالتنفيذ وبكل سهولة سحب الأموال.

2/عمليات التحصيل: تساعد على تغطية حسابات الزبائن المحتوية على: الودائع، تحصيلات بالشيك، أو التحويلات، الوضع في الصندوق بغرض التجارة، عمليات مختلفة مثل القسائم والتحويلات، وفي حالة الدفع كل دفعة سداد يتم إثباتها بواسطة إيصال يقدم للزبون.

3/عمليات التحويل: هو أمر يصدر بموجبه الزبون المصرفي أمر لبنكه بالتحويل من رصيده البنكي مقدارا محددا من الأموال إلى حساب الزبون المستفيد التابع لنفس البنك، أو على مستوى بنك آخر. وهذه العملية لها خصائص تتمثل في:

وسيلة لدفع وتحويل الأموال التي بحوزة الزبون.

عملية التحويل تحتاج لحسابين:

*حساب الزبون الذي أصدر الأمر.

*حساب الزبون المستفيد.

-للتحويل أنواع عديدة تتمثل في:

*التحويل من حساب إلى حساب آخر، وفي هذه الحالة مصدر الأمر، والمستفيد ينتميان لنفس البنك.

*التحويل ما بين القارات، وفي هذه الحالة حساب المستفيد يتعلق بمقر آخر لنفس البنك.

*التحويل ما بين البنوك والتحويل المالي يتم عن طريق الوساطة التي تقوم بدورها غرفة المقاصة.

*تحويل ccp: هو تحويل مخصص لتعبئة حساب الزبون على مستوى ال ccp، أو تحويل قسيمة لتعبئة حساب زبون على المستوى المصرفي.

8/مصلحة عمليات التجارة الخارجية: تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات، وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية، ونذكر بعض الوثائق منها:

-الفاتورة الابتدائية: هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري والبائع، وعند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية:

-الاسم وعنوان البائع، تاريخ وعنوان تلك المادة، الثروة المالية، نوعية المادة الاسم وعنوان المشتري، تاريخ تسديد السلعة ونوعية التسديد.

-الفاتورة التجارية (الرسمية): وهي الوثائق التي لها علاقة بالعملية التجارية، يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم إرسال وصل الطلب للمستورد، ويتطلب إجباريا هذه الوثائق التالية:

الاسم وعنوان كل من البائع الأجنبي والمستورد. مبلغ تلك الفاتورة كذلك نوعية التسديد ونوعية السلعة. فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الابتدائية، إضافة إلى معلومات الفاتورة الرسمية.

التوقيع في الوثيقة التجارية ليس إجباريا إلا إذا تطلب ذلك في العملية الخاصة بالقرض والوثائق.

-الفاتورة القنصلية:وهي الفاتورة المستعملة، وهي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع، والتي تتم تحت المراقبة القنصلية.

-وثائق النقل:

***النقل البحري:** الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجلها تتعامل اقتصاديا مع الدول الأوروبية، فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري، يتم بوصل إيداع بالنسبة لمدة النقل ووقت إنطلاق الباخرة.

***النقل الجوي:** حيث يتم نقل السلعة عن طريق الطائرة.

***النقل البري:** ويتم بين حدود الدول فهذه العملية تكون عن طريق السيارات.

9/مصلحة القرض: تحتوي مصلحة القرض على خلية للدراسات والتحليل مكونة من مكلفين بالدراسات مصنفون حسب مختلف تقسيمات الزبائن، سواء كانت مؤسسة متوسطة أو صغيرة، مهن حرة أو خاصة.

المبحث الثاني : دراسة حالة منح قرض استثماري

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك ,فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول, كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.

و نظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد و المؤسسات ,أصبح من الضروري أن يولي المسؤلون في البنك عناية خاصة بالقرض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها. و عليه يكون من الملائم في هذا المبحث إلقاء الضوء على ماهية قروض الاستثمار و إلى أهم الإجراءات المتخذة لمنح قروض الاستثمار من طرف البنك الوطني الجزائري كما سنشير إلىأهم الضمانات و المخاطر.

المطلبالأول :تعريف قروض الاستثمار

أولا :تعريف القروض

يمكن القول ان القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد, و يتجسد القرض في ذالك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن, و المتمثل في حالة القروض البنكية في البنك ذاته, يمنح أموالإلى شخص أخر هو المدين ,أو يعد يمنحها أياماأويلتزم بضمانه أمام الآخرين , و ذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة. و يتضمن القرض الذي يعطي لفترة هي أصلا محدودة في الزمن لوعد من طرف المدين بتسديد بعد اقتضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين, و هناك الكثير من الأمور هي التي تدفع البنك إلى القيام بهذا الفعل , فالقرض قبل كل شيءهو الغاية من وجوده كما سبقت الإشارةإلى ذلك.[12]

ثانيا :تعريف قروض الاستثمار

القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار يشمل هذا النوع كلا من القروض متوسطة الأجل و القروض طويلة الأجل و تستعمل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية,أيالأصول الثابتة و وسائل العمل داخل المؤسسة. عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات و يتم في هذا الصدد التميز بين نوعين منالطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات, القروض متوسطة الأجل و القروض طويلة الأجل, و يربط كل نوع بطبيعة الاستثمار ذاته.[13]

أ_القروض متوسطة الآجل :توجه هذه القروض لتميل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات, مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة, و نظرا لطول هذه المدة فان البنك معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.

[12] الطاهر لطرش , تقنيات البنوك , الجزائر, المطبوعات الجامعية, ص ص55_56.

[13] الطاهر لطرش, مرجع سبق ذكره, ص ص 73_75.

ويمكن في الواقع التميز بين نوعين من القروض متوسط الأجل, يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار, و القروض غير القابلة للتعبئة.

أولا: القروض القابلة للتعبئة: و نعني أن البنك المقرض بإمكانهإعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي, و يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه و يسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال, و يحيه إلى حد الوقوع في أزمة نقص السيولة .

ثانيا: القروض غير القابلة للتعبئة: و تعني أن لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض, و هنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل اكبر و ليس للبنك أي طريقة لتفاديها, أن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد لذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض و أن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الملائم.

ب_القروض طويلة الأجل: تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها, و كذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات و يمكن أن تمتد أحياناإلى غاية عشرين سنة, و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي و المباني بمختلف استعمالاتها المهنية.

و نظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها. ان طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف درجة هذه المخاطر , و من بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال, تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد او تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

و رغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات, و لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض و تدخل طرق الائتمان الايجاري في هذا التطور العام لفكرة التمويل.

المطلب الثاني :المقاييس و الاعتبارات اللازمة لمنح قرض استثماري

اولا : المقاييس المطلوبة لمنح القرض

المشاريع التي تمول من طرف البنك الوطني الجزائري يجب أن تتوفر فيها المقاييس التالية :

- لابد أن يكون المستفيد قد فتح حسابا جاريا لدى البنك الوطني الجزائري.
- لابد أن يكون نشاطه على الأقل متجاوزا مدة 06 أشهر.
- لابد ان تكون المشاريع تابعة لقطاعات تدخل في إطار السياسة التمويلية للبلاد.
- لابد أن تكون المشاريع ذات قيمة مضافة عالية و خلاقة لمناصب الشغل.
- لابد ان تكون المشاريع تهدف الى تحقيق التكامل و الاندماج الاقتصادي و كذا التعامل من الباطن.[14]

ثانيا : الاعتبارات المتخذة لمنح قرض استثماري

يقوم المتخصصون في البنوك بإجراء فحص حول طلبات القروض, و ذلك من اجل اتخاذ قرار الرفض او القبول, و يتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسيةللإقراض و التي لها علاقة مباشرة بمتطلبات البحث, و عادة ما تكون البنوك حريصة و حذرة من عملية منح القروض للعملاء على اختلاف أنواعهم لاختيار أحسنها بغية التقليل من مخاطر عملية منح القروض كخطر عدم الدفع الذي يؤثر على مستوى الأرباح و المساهمين فيه و يزعزع ثقة المودعين و يقلقهم على سلامة الاموال و سنبرز اهم تلك الاعتبارات كمايلي :[15]

1-سلامة القروض : القرض المصرفي هو نتيجة من الأموال او قيدها في حساب المقترض (المدين), مقابل وعد كتابي بالسداد حسب شروط متفق عليها, و لا يمنح البنك القرض إلا عندما يثق من سلامته و قدرة الزبون على الوفاء او الدفع, و هذا حسب الشروط المتفق عليها.

2-سيولة القرض :عندما نقول السيولة تتبادر الى أذهاننا مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الاموال السائلة او النقدية و الاستثمارات القابلة للتحويل نقدا, اما بالبيع او بالاقراض من البنك المركزي, بضمانها من اجل تلبية طلبات السحب دون تاخير , و عندما نقول سيولة الفرض فيقصد بها سرعة دوران القروض, ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض و صغر الفترة من تاريخ عقد القرض و تاريخ استحقاقه ومن ثمة سرعة دورانه.

[14] بلحاج بن زيان اسماء, مرجع سبق ذكره, ص21.

[15] عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة و عملياتها و ادارتها, ص 105-110.

3-التنويع :عندما ينوع البنك قروضه على العملاء يجب أن لا يقتصر نوع المقترضين في نشاط مماثل و إنما يجب أن تنوع القروض على مختلف الصناعات و الأنشطة التجارية المتباينة, و التنويع هو عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة بل يجب أن توسع و هذا التنويع الشامل يقلل المخاطر و يمكن البنك من استعمال الأموال على مدار السنة.

4-طبيعة الودائع : هناك أنواع عديدة من الودائع, و يعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين و مسؤولية البنك هنا اتجاه موديعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.

5- القيود القانونية :توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض, و يمكن ان تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد, و يتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك و احتياطاته.

6-سياسة مجلس الإدارة : يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض و إبرازأنواع القروض التي يمنحها البنك و آجال السداد و الضمان الممكن قبوله و القيمة التسليفية للضمان, و سلطة المديرين في منح القروض و إعطاء لجنة القروض مجلسي الإدارة هذه السياسة الموضوعة.

7-الدورات التجارية :تقوم البنوك بتغير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية في فترتي الانتعاش و توسع البنوك في منح الائتمان نظرا لحاجة المقترضين اليه, و لتفاؤل الجميع في ارتفاع الإرباح ضنا منهم ان ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي, فكلما زاد النشاط زادت الحاجة للائتمان لتمويل النشاط المتزايد, اما في فترة الكساد حيث تقل الحاجة الى القروض بشكل واضح نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة و غير مستغلة و لا تحقق منها اي ربح من خلال هذه الفترة.

8-مصادر الوفاء بالقرض :يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد, و لا يعني ان المقرض لا يرجع اليه الا في حالة العجز عن السداد, و فيما يخص القرض غير المضمون فبالرغم ان المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض, قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي.

المطلب الثالث :الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري

ان قروض الاستثمار لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع و إنشائها, و هذه القروض إماأن تمول تمويلا ثنائيا او ثلاثيا,فالأول هو تمويل المشروع الاستثماري عن طريق البنك مباشرة و المساهمة الشخصية للزبون اما هذا

الأخير فيتم بين البنك و الزبون و وكالة دعم تشغيل الشباب, و هذا النوع الشائع جدا خاصة في السنوات الأخيرة. و قبل التطرق الى أهمالإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماريANSEJ سنعطي تعريفا للوكالة.

أولا : تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1960, هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة, بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي و الوطني و امتصاص البطالة. تمنح الوكالة الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية و شبه الجبائية في مرحلتي الانطلاق و الاستغلال, تضمن تكوين الشباب و مرافقتهم كما تقدم للمؤسسات المصغرة أشكالا مختلفة من التمويل. لقد انطلق التشغيل الفعلي للوكالة خلال السداسي الثاني من سنة 1997, و قد حاولت الجزائر من خلال الوكالة مساعدة الشباب و مكافحة البطالة, و سنحاول من خلال هذه المداخلة الوقوف على المساهمة الفعلية للوكالة في إنشاء مناصب شغل و بالتالي التقليل من البطالة, من خلال حصيلة نتائج سنة 2010, و التطرق الى التدابير الجديدة المتخذة من طرف مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011 لفائدة منشئي المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة و إجراءات تطبيقها.[16]

ثانيا : ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب, و التي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية :[17]

- ان يتراوح عمر الشاب بين19 سنة و 35 سنة, و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة الى 40 سنة كحد أقصى.
- ان يكون ذا تأهيل مهني و/او ذا ملكات معترف بها.
- ان يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ان لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- ان لا يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

ثالثا :أهم المراحل التي يمر بها المستفيد للحصول على القرض الاستثماري :

[16] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر, المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي, الجريدة الرسمية , العدد52 , 1996, ص 12.

[17] المادة 2, المرسوم التنفيذي رقم11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011, المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290, المؤرخ في 06 سبتمبر 2003, المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها, الجريدة الرسمية, العدد14, 2011, ص19.

عرض المشروع المراد الاستثمار فيه : ان في هذه الحالة التي نحن بصدد دراستها هي طلب قرض استثماري من اجل تمويل مشروع استثماري متمثل في فتح عيادة بيطرية و سنتطرق الى بعض خصائص و الجوانب التي وجب مراعاتها فيه و هي :

- الطبيعة القانونية : مؤسسة ذات مسؤولية محدودة.
- المقر :دائرة تنس, ولاية شلف.
- وظيفة المستثمر : طبيب بيطري.
- دراسة المشروع : النشاط من حيث بنيته لا يؤثر على المحيط البيئي.
- الدراسة الاقتصادية : غلى المستوى الاجتماعي مقبول, و السوق بحاجة الى هذا النشاط كون انه كثرت مشاريع الاستثمار في مجال تربية المواشي و هذا يتماشى مع المشروع المدروس و متكامل معه بشكل جيد و أيضا حتى تكون هنالك رقابة على الجزارين لان العديد من المشاكل تفاقمت ولا ننسى الأمراض سببها الحيوانات الغير ملقحة,إضافة الى ذلك يساهم القضاء على نسبة البطالة.
- الدراسة السوقية :السوق مازال مفتوح و مازال بحاجة الى نوع من هذا النشاط مما يسمح للمؤسسة من احتلال مكانتها الموجودة في السوق و هذا ما سوف نراه في الميزانية.
- الهدف التجاري : تحقيق اكبر رقم ممكن و تحسين صورة النشاط و العرض و الاخذ بعين الاعتبار دراسة السعر طبقا للعرض و الطلب في السوق المنافسة المفروضة من قبل الاخرين.

للحصول على قرض استثماري المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لابد من توفر الشروط المذكورة سابقا, يقوم الفرد الطالب للقرض بتقديم طلب لدى الوكالة, حيث يتكون ملف مشروع الاستثمار للاستفادة من المساعدات و فوائد جهاز الدعم, إنشاء و توسيع الأنشطة مما يلي :

- طلب للحصول على إعانات و المساعدات التي تمنحها الدولة.
- شهادة الميلاد.
- شهادة الجنسية او صورة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.
- صحيفة السوابق العدلية.
- وثيقة وصفية للمشروع الاستثماري.
- شهادةالتأهيل المهنية المطلوبة.
- دراسة التقنو اقتصادية للمشروع.
- الفواتير الشكليةالمتعلقة بها.

- تقدير لتكاليف التامين ضد الحوادث و أعمال التهيئة إن وجدت.
- وضعيةالمؤسسةالمصغرةفي حالة توسيع النشاط.

يجوز للمكتب المحلي طلب وثائق او معلومات إضافية ضرورية للنظر في القضية. لإنشاء مؤسسة او شركة في إطار تدابير وكالة دعم تشغيل الشباب اونساج في الجزائر, يجب التقدم بملف يحتوي الوثائق التالية :[18]

الملف الداري تشغيل شباب في الجزائر :

- شهادة الميلاد رقم 12 للمعنى.
- نسخة مصادقة عليها من بطاقة التعريف الوطنية او شهادة الجنسية .
- نسخة مصادق عليها من الوثيقة التي تثبت المؤهلات دبلوم او شهادة عمل...
- شهادةالإقامة.
- صورةواحدة.

الملف المالي تشغيل السباب في الجزائر :

- فاتورة أولية للمعدات و التجهيزات المراد شرائها بدون احتساب الضرائب.
- فاتورة أوليةللتامين الشامل للمعدات و التجهيزات ضد جميع المخاطر دون احتساب الضرائب.
- كشف حساب لتكلفة تأهيل المحلات بدون احتساب الضرائب في حالة طلب تمويل هذه التأهيلات.

ملف التامين الاجتماعي :

- شهادتي الميلاد رقم 12 للمعني.
- مستخرج الضرائب.
- نسختين مصادق عليهما للدبلوم و شهادات العمل ,يودع السجلمن قبل السباب المستثمر في احد المكاتب المحلية للوكالة التي تتحقق من صحتها و إرسالها للدراسة, من قبل لجنة المصادقة و التمويل. يتم إصدار وصل الإيداع الى الشباب المستثمر. يعرض الشاب او الشباب المستثمرين مشاريعهم على اللجنة, تدرسه اللجنة و تعطي رأيا حول جدوى و اهمية و تمويل المشاريع الاستثمارية.

[18] مداخلة وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي, الدورة الأولى لاجتماع اللجنة الوطنية لترقية التشغيل الجزائري, 07./02/2011..

- عندما يتم تأجيل دراسة ملف مشروع الشباب المستثمر من قبل اللجنة, لمزيد من المعلومات, على الوكالة الوطنية لدعم الشباب ان تعلم الشاب المستثمر في غضون فترة لا تتعدى ثلاثة (3)أيام.
- بعدإزالة التحفظات من قبل الشاب المستثمر, تمنح له شهادة التأهيل و التمويل. بموجب الشروط التي حددت.د

الملفات التي تم اختيارها تقدم للحصول على التمويل تعينهم اللجنة, و على مستوى اللجنة يتم إعداد الميزانيات لمدة 8 سنوات,إضافة الى جداول الاستحقاق لتسديد الدين كل 6 أشهر مع العلم ان العامين الأوليين معفيان من استرجاع الدين كون ان المشروع الاستثماري ممول من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تنس, و المستثمر يريد في هذه الحالة الاستثمار في مشروع البيطرة, و عضو المجلس معين من قبل الفرع المحلي للوكالة.

- يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم بعد الإيداع طلب الائتمان على خدماتها للشباب المستثمر و لعضو المجلس الفرع المحلي للوكالة الملزمة بإعلامه.
- عضو المجلس للفرع المحلي للوكالة يحافظ على المتابعة المستمرة لملف الشاب المستثمر على المستوى البنك الوطني الجزائري الى غاية استكمال و توسيع نطاق التمويل الائتماني.
- وفقا للإحكامالتنظيمية للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003, للبنك الوطني الجزائري مدة جددت بشهرين اثنين, ابتداء من تاريخ الإيداع في مصالحهم.
- الشاب المستثمر الذي لم يخضع ملفه للرفض النهائي من قبل اللجنة, يمكنهم تقديم ملف استثمار جديد للجنة.
- بعد التأكد من قبول المشروع و البنك الممول له و في هذه الحالة البنك الوطني الجزائري يسجل الزبون لدى بنك ENREGISTRER CLIENT( ) . و بطبيعة الحال لما ياتي الزبون يسال و هذا بإشعار مسبق من البنك الوطني الجزائري, و هنا تبدأ إجراءات التعامل مع مصلحة القروض على مستوى البنك الوطني الجزائري لمنح التمويل.[19]

المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري

1- فتح الحساب الجاري:

[19] تصريح مصلحة القروض البنك الوطني الجزائري, وكالة تنس.

على مستوى البنك الوطني الجزائري المستفيد يفتح حساب تجاري خاص به، الوثائق اللازمة لفتح هذا الحساب هي:[20]

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
- شهادة الإقامة.
- بطاقة جبائية مصادق عليها.
- سجل تجاري أو بطاقة الحرفي مصادق عليها.
- المساهمة الشخصية.

2- تقدير قيمة المساهمة الشخصية:

حيث أن هذه المساهمة الشخصية تختلف من مستثمر إلى آخرحسب مبلغ القرض المطلوب فتكون 1% بالنسبة للقرض الذي لا يتجاوز قيمة 5 ملايين دينار، أما بالنسبة للقرض الذي يتجاوز 5 ملايين أو يكون مساوي 10 ملايين دينار فالمساهمة الشخصية تكون 2% و هذا ما يبينه الجدول التالي:[21]

الجدول رقم (5): تقدير قيمة المساهمة الشخصية

القرض البنكي	القروض غير مأجورة	المساهمة الشخصية	تكلفة المشروع
%70	%29	%1	المبلغ الإجمالي أقل أو يساوي 5 ملايين دينار.
%70	%28	%2	المبلغ الإجمالي يفوق 5 ملايين أو يساوي 10 ملايين

في الحالة المدروسة على مستوى البنك الوطني الجزائري المستثمر المبلغ المقترض لا يتجاوز 5 ملايين دينار و هو بقيمة 2164560.48 أي المساهمة الشخصية هي 1% حسب الجدول التالي الذي يبين الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري.

[20] تصريح من مصلحة القروض للبنك الوطني الجزائري, وكالة تنس279.

[21] من إعداد الطالبة استنادا على ملاحق من البنك.

الجدول رقم (6): الهيكل التمويلي للمشروع المدروس

البيان	نسبة المساهمة	القيمة
المساهمة الشخصية	%1	21645.60
القروض غير المأجورة	%29	627722.54
القروض البنكية	%70	1515192.34
المجموع	%100	2164560.48

3- تنفيذ القرض البنكي:

- طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي)، و المساهمة الشخصية للشاب في المشروع، و الإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد و المقاييس الخاصة يمنح القروض.
- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض و دفع اشتراكاتهم فيه.
- لا يبلغ و لا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض.
- كل من إجراءات تحضير المشاريع و تقييمها، منح القروض و الإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك و المؤسسات المالية و الوكالة و صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

- بعد دراسة و قبول الملف تمنح الموافقة النهائية يستكمل الملف بالوثائق التالية:

  - ✓ صب القروض الغير المأجورة (PNR).
  - ✓ دفع مبلغ المساهمة الشخصية.
  - ✓ عقد الانخراط في صندوق الضمان لمدة القرض البنكي كلها.
  - ✓ امر بسحب الصكوك صادر عن وكالة تشغيل الشباب ANSEJ.
  - ✓ نسخة مصادق عليها من قرار منح الامتيازات لمرحلة الانجاز للتأسيس أو للتوسيع.
  - ✓ نسخة مصادق عليها من دفتر الشروع.

4- مدة القرض البنكي:

مدة القرض البنكي هي ثمانية 8 سنوات منها 3 سنوات مؤجلة التسديد للقرض الرئيسي. و فوائد السنة الأولى لا تسدد خلال السنة نفسها و سيتم توزيعها على المدة المتبقية للقرض أي سبع 7 سنوات أما فوائد السنتين المؤجلتي التسديد يطلب دفعها كل 6 ستة أشهر خلال هتين السنتين.

- لما يحصل الزبون على الموافقة البنكية يأخذها إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي بدورها تقوم بإعداد اتفاقية القرض و دفتر الأعباء و في الحالة المدروسة جدول الأعباء كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (7): جدول الأعباء الإجمالية للمشروع

البيان	التكاليف	الأعباء الاجمالية
مصاريف إعدادية	116461.48	116461.48
أسهم رأس مال الضمان	32561.48	
التأمينات	83900.00	
معدات الانتاج	470099.00	470099.00
معدات محلية	470099.00	
مركبات متنقلة	1578000.00	1578000.00
المجموع	**2164560.48**	**2164560.48**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك

بعد إعداد الاتفاقية و دفتر الأعباء تقوم الوكالة بإرسال نسبة التمويل اللازمة إلى البنك الوطني الجزائري و يقوم بإشعار الزبون و يعطي له نسبة 30% للطلبية. طبعا ينتظر الزبون حتى تحضر الطلبية.

5- الضمانات:

هناك ضمانات يطلبها البنك الوطني الجزائري حتى يمنح القرض للزبون و تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، و ذلك بعد دراسته لشخصية الزبون و سمعته و كذلك الغرض و المبلغ المطلوب، و هدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، و بالتالي فهو يربح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد.[22]

و تعبر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة خاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، و رهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان، أما من الناحية الاقتصادية فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا. و المشرع المالي الجزائري يحدد نوعين من الضمانات:

- الضمانات الشخصية.

[22] المؤتمر العلمي السنوي الخامس, ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية, جامعة فيلاديفيا الأردنية, المنعقد 4-2007/07/5 , الأردن

- الضمانات الحقيقية.

أ- الضمانات الشخصية:

و هي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، و الذي بموجبه يتعهد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، و من أهم الضمانات:

- الكفالة منها: الكفالة البسيطة و الكفالة الحقيقية.
-الضمان الاحتياطي.
- رسالة النية.

ب- الضمانات الحقيقية:

و تتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، و يمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطي هذا الشيء على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية و ذلك لضمان استرداد القرض، و من أهم هذه الضمانات ما يلي:

- الرهن العقاري منها الرهن الانفاقي، الرهن القانوني و الرهن القضائي.
- الضمانات التي تعطي حق الحجز للبنك، منها رهن البضائع، رهن الآليات و السيارات و رهن سند التخزين الفلاحي.
- الضمانات التي لا تعطي حق الحجز للبنك: منها رهن المحل التجاري و رهن المعدات و الآلات.

و الضمانات المطلوبة في هذه الحالة المدروسة تتمثل في:

- إتفاقية القرض.
- سندات لأمر.
- الرهن على العتاد.
- شهادة الإنخراط في الصندوق الوطني للضمان.

إضافة إلى عمولات يدفعها الزبون للبنك الوطني الجزائري و دفع حقوق الجمركة إذا كانت المعدات و المستلزمات التي يستثمر فيها المستفيد مقتناه من خارج الوطن مع حق التأمين لمدة عام واحد. و بعد هذا يمنح البنك 70 % من مبلغ القرض إلى المستفيد و يأخذه للمورد.

المطلب الخامس: دراسة جدوى المشروع

1-الميزانية الإفتتاحية للمشروع:[23]

الجدول رقم (8): الميزانية الافتتاحية للمشروع

من اعداد الطالبة استنادا على ملاحق البنك.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات		أموال خاصة	
تثبيتات مادية	2048099	رأس المال	21645.60
أصول متداولة		فارق التقييم	-116461.48
قيم جاهزة	00	خصوم غير جارية	
البنك	00	د ط أ	00
الصندوق	00	خصوم جارية	
		د ق أ	2142914.88
المجموع الإجمالي	2048099	المجموع الإجمالي	2048099

[23] من اعداد الطالبة استنادا للملاحق.

الميزانية التقديرية ل 8 سنوات:

السنة الأولى و الثانية:

الجدول رقم (9): الميزانية التقديرية للمشروع خلال السنتين الأولى و الثانية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات	1685489.1	الأموال الخاصة	258251.04
تثبيتات مادية		رأس المال	21645.60
التجهيزات	1685489.1	النتيجة	329774.63
		فارق التقييم	93169.19 -
		خصوم غير جارية	
الأصول المتداولة		د ط أ	2142914.88
قيم جاهزة	715676.83	الأموال الدائمة	2401165.92
الصندوق	214703.05	الخصوم المتداولة	
البنك	500973.78	د ق أ	00
المجموع	2401165.92	المجموع	2401165.92
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
التثبيتات	1322879.2	الأموال الخاصة	371629.16
تثبيتات مادية		رأس المال	21645.60
التجهيزات	1322879.2	النتيجة	419860.45
		فارق التقييم	-6987689
		خصوم غير جارية	
الأصول المتداولة		د ط أ	2185340.26
قيم جاهزة	1234090.22	الأموال الدائمة	2556969.42
الصندوق	370227.07	الخصوم المتداولة	
البنك	863863.16	د ق أ	00
المجموع	2556969.42	المجموع	2556969.42

السنة الثالثة و الرابعة:

الجدول رقم (10): الميزانية التقديرية للمشروع خلال السنتين الثالثة و الرابعة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات	960269.3	الأموال الخاصة	541685.61
تثبيتات مادية		رأس المال	21645.60
التجهيزات	960269.3	النتيجة	566634.60
		فارق التقييم	-46334.59
		خصوم غير جارية	
الأصول المتداولة		د ط أ	2183340.26
قيم جاهزة	1766766.57	الأموال الدائمة	2727035.78
الصندوق	530029.97	الخصوم المتداولة	
البنك	1236736.60	د ق أ	00
المجموع	2727035.87	المجموع	2727035.87
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
التثبيتات	597659.4	الأموال الخاصة	556849.65
تثبيتات مادية		رأس المال	21645.60
التجهيزات	597659.4	النتيجة	358496.35
		فارق التقييم	-23292.30
		خصوم غير جارية	
الأصول المتداولة		د ط أ	2185340.26
قيم جاهزة	2144530.52	الأموال الدائمة	2742189.92
الصندوق	643359.16	الخصوم المتداولة	
البنك	150171.37	د ق أ	
المجموع	2742189.92	المجموع	2742189.92

السنة الخامسة و السادسة :

الجدول رقم (11) : الميزانية التقديرية للمشروع خلال السنتين الخامسة و السادسة.

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات	235049.50	الاموال الخاصة	728565.56
تثبيتات مادية		راس المال	21645.60
التجهيزات	2354049.50	النتيجة	706919.96
		فارق التقييم	00
		خصوم غير جارية	
الاصول المتداولة		د ط ا	1873816.72
قيم جاهزة	2367332.79	الاموال الدائمة	2602382.28
الصندوق	710199.84	الخصوم المتداولة	
البنك	1657132.95	د ق ا	00
المجموع	2602382.29	المجموع	2602382.29
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
التثبيتات	188039.60	الأموال الخاصة	1265029.3
تثبيتات مادية		رأس المال	21645.60
التجهيزات	188039.60	النتيجة	1243383.70
		فارق التقييم	00
		خصوم غير جارية	
الأصول المتداولة		د ط ا	1562293.17
قيم جاهزة	2639282.88	الأصول الدائمة	2827322.48
الصندوق	791784.86	الخصوم المتداولة	
البنك	1847498.02	د ق ا	00
المجموع	2827322.48	المجموع	2827322.48ال

السنة السابعةوالثامنة:

الجدول رقم(12) : الميزانية التقديرية للمشروع خلال السنتين السابعة و الثامنة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات	14029.70	الأموال الخاصة	21645.60
تثبيتات مادية		رأس المال	21645.60
التجهيزات	141029.70	النتيجة	00
		فارق التقييم	00
		خصوم غير جارية	
الأصول المتداولة		د.ط.أ	1272415.23
قيم جاهزة	1131385.53	الأموال الدائمة	
الصندوق	339415.66	الخصوم المتداولة	
البنك	791969.87	د.ق.أ	00
المجموع	127245.23	المجموع	1272415.23
الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات	94019.80	الأموال الخاصة	21645.60
تثبيتات مادية		رأس المال	21645.60
التجهيزات	94019.80	النتيجة	00
		فارق التقييم	00
		خصوم غير جارية	
الأصول المتداولة		د.ط.أ	939246.08
قيم جاهزة	866871.89	الأموال الدائمة	960891.69
الصندوق	260061.57	الخصوم المتداولة	
البنك	606810.32	د.ق.أ	00
المجموع	960891.69	المجموع	96891.69

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك

حساب بعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية:

رأس المال العامل =أموال دائمة – أصول ثابتة/ رأس المال العامل الخاص= أموال خاصة – أصول ثابتة

الخزينة = قيم جاهزة – تسبيقات بنكية/ نسبة الأصول الثابتة = $\frac{\text{الأصوال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول}}$

نسبة الأصول المتداولة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$/ نسبة الأموال الخاصة = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$

نسبة التمويل الدائمة = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$ **/ نسبة التمويل الخاص** = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$

نسبة المديونية الإجمالية = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$ **/ نسبة الاستقلالية المالية** = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$

نسبة قابلية السداد = $\frac{\text{الاصول الدائمة}}{\text{مجموع الديون}}$

التحليل:

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم لرأس المال العامل ونسبة التمويل الدائم نلاحظ أن الهيكل المالي في حالة توازن مالي دائم، وهو ما يبينه رأس المال العامل، الذي يشهد تزايدا خلال السنوات الست، حيث انتقل من 75676.82 في السنة الأولى إلى 2639282.88 في السنة السادسة ثم انخفض إلى 866871.89 في السنة الثامنة، ونسبة التمويل الدائم من 1420% إلى 1500.3%، ثم انخفضت إلى 102.2%. أي أن المشروع أصوله الثابتة تمول بالأموال الدائمة دون اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل التي تسبب عدم التجانس بين آجال استحقاق هذه الديون.

أما رأس المال العامل الخاص ونسبة التمويل الخاص فهي تبين أن الأموال الخاصة لا تكفي لتغطية الأصول الثابتة، لذا تلجأ إلى الاستعانة بالديون طويلة الأجل ، وهي وضعية مقبولة، ولكن ليست المثلى لأنها تكلف المؤسسة أعباء إضافية، وهذا لا ينطبق على السنتين الخامسة والسادسة، وهذا ما يبينه رأس المال العامل الخاص بقيمة 493516.06 و 10769897.7.

أما الخزينة فهي تشهد زيادة من 715676.83 إلى 2639282.08 ثم تنخفض إلى 86687.87 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية حسنة، إلا أنها ليست المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة تؤدي إلى التقليل من العوائد والأرباح بسبب عدم استغلال هذه السيولة النقدية.

الجدول رقم (13) : بعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
رأس المال العامل	715676.82	1234000.22	1766766.57	2144530.52	2367332.79	2639282.88	1131385.53	866871.89
رأس المال العامل الخاص	-1427238.06	-951250.04	-418573.69	-40809.75	493516.05	1076689.7	-119384.3	-7237642
الخزينة	75676.83	1234090.57	1766766.57	2144530.52	2367332.79	2639282.88	113185.53	866871.89
نسبة الأصول الثابتة	0.70	0.51	0.35	0.21	0.1	0.07	0.11	0.09
نسبة الأصول المتداولة	0.30	0.49	0.65	0.79	0.90	0.93	0.89	0.91
نسبة الأموال الخاصة	0.1	0.14	0.19	0.20	0.27	0.44	0.017	0.022
نسبة التمويل الدائمة	1.42	93.	2.83	4.58	11.67	15.03	9.02	30.22
نسبة التمويل الخاص	0.15	0.28	0.56	0.93	3.09	6.72	0.15	0.23
نسبة المديونية الإجمالية	0.90	0.86	081	0.80	0.73	0.56	0.983	0.978
نسبة الاستقلالية المالية	0.12	0.17	0.24	0.25	0.38	0.80	0.012	0.023
نسبة قابلية السداد	0.78	0.60	0.43	0.27	0.12	0.12	0.11	0.11

تدل نسبة المديونية الإجمالية أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتغطية مختلف نشاطاتها، وهذا ما يظهر في معظم السنوات التي تفوق 60%. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبةالاستقلالية المالية للمؤسسة وفقدانها عن الدائنين، وعدم إمكانية سداد ديونها في حالة بيع ممتلكاتها، وهي وضعية ستؤدي إلى فقدان ثقة المتعاملين. وهذا ما تبينه أيضا نسبة قابلية السداد التي هي في انخفاض من نسبة 78% إلى نسبة 10% في السنة الثامنة.

المطلب السادس: مخاطر قروض الاستثمار

أولا:المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة جملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي. وتتطلب عملية تعظيم الثروة: أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية، والمخاطر التي يتحملها البنك نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة.

والاتجاه نحو زيادة الربحية، تقتضي من إدارة البنك أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة، فلكي يحصل البنك على ربح عالي، عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك.

إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا[24]. ويجب ان نفرق بين الخطر وحالة عدم التأكد، فالخطر يعني الحالات العشوائية التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات، لذا يتم عادة إسقاط حالة عدم التأكد بالخطر، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية.

إن عملة تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الأحيان يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، كذلك تم تقسيم المخاطر إلى صنفين[25]:

[24].إدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص24.

[25]Eric Manchon, Analyse bancaire de l’entreprise, édition économica, Paris, 2001, p. 232.

-**الصنف الأول:** يشتمل على الخطر الأهم والأكثر، والذي يتجسد في المخاطر الائتمانية خطر القرض.

-**الصنف الثاني:** يشمل كل من مخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، وكذلك مخاطر الصرف والسوق.

وبصفة عامة يمكن توضيح مختلف المخاطر البنكية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم08: المخاطر البنكية

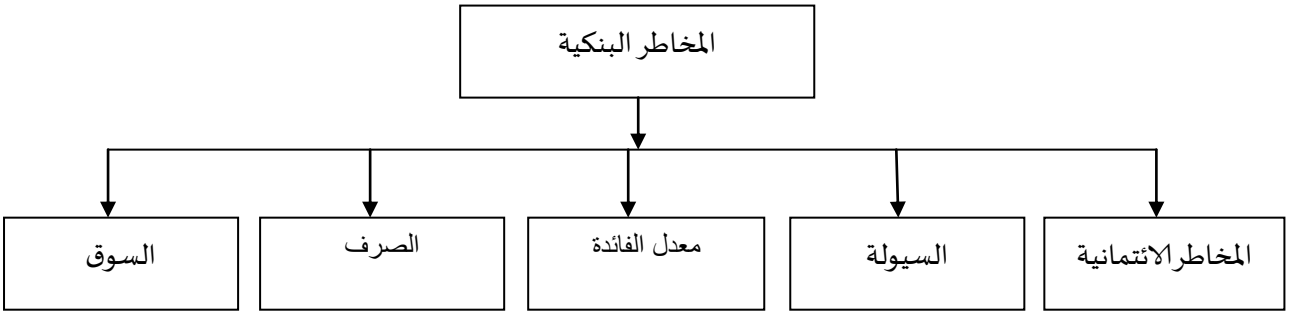

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة

ثانيا: المخاطر الائتمانية (خطر القرض)

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه[26] المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم مقدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:

-المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل،

-لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع محدد من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك، ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه،

[26] حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000،ص210.

-يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، ئواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد،

-المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا ، أو منشأة أعمال تبيع لأجل .

-إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أم مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

ثالثا: أسباب المخاطر الائتمانية

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى الحكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي[27]:

أ-المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، كالوضعيةالسياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...الخ.

ب- المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ج- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة، والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

1-الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها،ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ.

وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

[27] Sylvie de Conssergues, La banque ; Structure ,Marché, gestion, édition Dallos, Paris, 1996, p. 98.

2- مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة ، والتي نقصد خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة

3-الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

-النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، ثركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ.

-السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

-مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة ، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

-علاقة المسيرين بالمساهمين.

4-خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات للقرن 20، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة. ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة فرض قيود على عملية تمويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة.

المطلب السابع: الإجراءات المتبعة من طرف البنك في حالة عدم سداد الديون

*في بعض الأحيان لا يستطيع الزبون تسديد مستحقاته في الوقت المحدد لسبب أو لآخر، ولكي يتمكن المصرفي من مواجهة هذه الوضعية يقوم باتباع الخطوات التالية[28]:

المرحلة الأولى: بمجرد ظهور اول حادث لعد الدفع، يقوم البنك بتنبيه الزبون بواسطة رسالة موصى عليها على ضرورة تسوية وضعيته، وهذا بإرسال إعذارات ثلاث مرات (03) كل ثمانية (08) أيام، أين يحاول المصرفي تحصيل مستحقاته بطريقة ودية.

المرحلة الثانية: بعد انقضاء هذه الفترة من تواجد الملف في مرحلة التحصيل الودي، ولم يقم الزبون بتسديد مستحقاته، يبدأ البنك باتخاذ الإجراءات التالية:

-الحجز بالوقف من خلال تجميد أموال الزبون في جميع الحسابات على المستوى الوطني.

-الحجز التحفظي،

-استعمال الضمانات سواء تعلق الأمر بالمحل التجاري ، المعدات والأدوات أو الرهن العقاري وهذه العمليات كلها تصب في مجال تحصيل واسترجاع القرض الممنوح للزبون المتخلف.

إذا لم يستجب الزبون ولم يسدد ديونه، يقوم المحامي المكلف من طرف البنك الوطني الجزائري بمتابعة الزبون قضائيا، إذا ربح البنك في القضية فغنه وبوجود محضر قضائي يسترجع العتاد، وتحسب القيمة المهتلكة ويباع، والباقي يسترده البنك.

في حالة سبب عدم سداد الدين يكون تعرض العتاد لحادث كالحريق أو الفيضانات، وبالطبع المستثمر يكون قد قام بإعداد شهادة التأمين ضد كل المخاطر ، في هذه الحالة الزبون لا يسدد الدين في تاريخ استحقاقه، بل يحدث ما يسمى تحويل الحقوق.

[28] 32 الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90.

خلاصة :

إن الهدف الأساسي لأي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح, و الذي يرتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض, و التي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها , و المتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة و الناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها, او أسباب خاصة بالمقترض نفسه .

فلم تعد مهام البنك الوطني الجزائري محصورة في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين, بل أصبحت عملية تهم قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات وهي تتمتع بأهمية بالغة تزداد يوما بعد يوم, نظرا لما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة.و الغرض من هذه الإصلاحات هو دفع النظام البنكي لأداء دوره الأساسي في توفير وسائل التمويل اللازمة, من قروض مصرفية متنوعة, حيث تعتبر البنوك الممول الرئيسي لكل المشاريع الاستثمارية وهي تسعى لتوسيع اهتمامها بمنح القروض وفق أسس و مبادئ علمية دقيقة معتمدة في اتخاذ القرارات.

الخاتمة :

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني لأي دولة, و لقد كان ظهورها بعد أن حصل فائض مالي عند جماعة من الأفراد و وجود عجز مالي لدى الأفراد الآخرين, فكان من وظيفة البنك التدخل كوسيط مالي مابين هاذين الطرفين و من بين الوظائف الأساسية للبنوك التجارية نجد :

_ وظائف كلاسيكية : جمع الودائع و منح قروض للعملاء.

_وظائف حديثة : منها إنشاء النقود, المساهمة في خلق استثمارات جديدة و الدخول إلى الأسواق المالية من خلال المضاربة.

حيث يهتم البنك بجمع اكبر قدر من الودائع من اجل دعم المركز المالي, كما يعمل جاهدا على توظيف هذه الأموال في منح القروض للعملاء من اجل الحصول على الأرباح التي هي أساس وجوده. أيضا تنويع قروض الاستثمار و قروض التجارة الخارجية و هذا في ظل عولمة مصرفية واسعة لا تؤمن بالحدود و عملياتها في غاية الدقة و الشفافية و السرعة في تقديم الخدمة, و كذلك يعمل البنك على وضع إستراتيجية واضحة التي من خلالها يقوم بدراسة معمقة و كافية و ملمة بكل جوانب العميل.

إن المشكلة التي تواجه النمو الاقتصادي أصبحت تتعلق بالعلاقة بين التغيرات في قيمة العملة والمستوى العام لمنح القروض, وما يترتب عن هذه العلاقة من ظواهر اقتصادية خاصة منها النقدية ذلك أن نسبة مرد ودية هذه القروض تؤثر على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات التصدير مما يؤثر على المستوى العام للأسعار الذي يتأثر بدوره ب حجم القروض الاستثمارية الممنوحة .

و من خلال التربص الذي أجريناه ببنك الوطني الجزائري وكالة تنس, تبين لنا جليا الطريقة العملية التي يقوم بها البنك و إتباعها من خلال لجنة مختصة في منح القروض, و بالتنسيق مع عدة مصالح خارجية تقوم بالدراسة و التحري و المتابعة و اخذ الضمانات اللازمة وفق إستراتيجية مجددة من طرف البنك.

- و انطلاقا من الدراسة النظرية و التطبيقية لموضوع دور قروض الاستثمار في استقرار قيمة العملة المحلية تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج لخصناها في النقاط التالية :

1- تساهم البنوك التجارية و بفعالية في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات التي هي بحاجة للتمويل عن طريق الثروة.

2- تأخذ قروض الاستثمار الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها.

3- عند التعامل مع أي بنك تجاري مع القروض يجب أن تكون لديه سياسته للإقراض مكتوبة و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك.

4- لا يقوم البنك بإجراء عملية التوقيع على القرض إلا بأخذ عوامل أساسية في الحسبان, عن طريق تحليل مالي دقيق و دراسة داخلية و خارجية شاملة و فعالة.

5- إن تقلبات في أسعار الصرف وانعكاساتها على مستويات الأجور والأسعار، تعتبر مؤشرا على التناقض بين ما يسمى كفاءة جهاز الثمن والسوق في تخصيص الموارد وفشل هذا الجهاز في توسيع وإعادة توزيع الدخول بطريقة عادلة ومن ثم فإن تدخل الدولة بمختلف السياسات الاقتصادية نقدية كانت أو مالية لمعالجة الاختلالات في النمو الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية.

- و من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها و الموافقة للفرضيات, نقدم على إعطاء جملة من التوصيات :

1-يتطلب على البنوك تطوير أدائها بتحسين طرق عملها و استخدام التكنولوجيا الحديثة و الجديدة للإعلام و الاتصال خاصة ضمن ما يسمى البنوك الالكترونية.

2-ضرورة اصلاح الجهاز المصرفي و المالي بشكل دقيق و عميق, حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني و التطورات العالمية.

3-ضرورة توخي الدقة و الحذر في دراسة ملفات قروض الاستثمار بتحديد المخاطر و قياسها و العمل على التقليل من نتائجها.

4-استقرار قيمة العملة وتوازن سعر الصرف يحدث عند تساوي عرض و طلب العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.

5-تساهم قروض الاستثمار بصفة غير مباشرة في استقرار قيمة العملة الوطنية, حيث تأثر تغيرات أسعار الفائدة على ميزان المدفوعات مؤدية إلى إحداث عجز أو فائض كما سبق الشرح في نموذج مندل فليمنغ و بالتالي انخفاض أو توازن سعر الصرف. و إذا قلنا أن الجزائر تعاني من عجز في الميزانية وعجز في ميزان المدفوعات وإذا لم يغطى هذا العجز بالاقتراض الخارجي (زيادة المديونية الخارجية) فسوف يغطى بالائتمان الصادر من البنك المركزي (إصدار نقدي) وبالتالي زيادة المعروض من العملة الوطنية والتأثير على قيمتها أي تخفيض قيمة الدينار.

✓ **المراجع باللغة العربية:**

أولا: الكتب

1- أحمد هني, العملة و النقود, ديوان المطبوعات الجامعية , 03-2008 .
2- إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017.
3- الشمري ناظم محمد النوري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة، العراق، 1995.
4- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الطبعة الثانية، 2003.
5- بلحاج بن زيان أسماء، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية.
6- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
7- ضياء مجيد الموسوي – الاقتصاد النقدي – دار الفكر الجزائر 1993.
8- طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة، مصر، بدون دار نشر، 1998.
9- عبد العزيز عجيبة، العقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980.
10- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون دار نشر.
11- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 1999.
12- فلاح حسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 1997.
13- محمد كمال الخليل حمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، طبعة منقحة، نشأة المعارف، مصر، 2002.
14- محمد سعيد عبد الهادي, الإدارة المالية، الاستثمار و التمويل، التحليل المالي، دار حامد، مصر، 1999.
15- محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، 2000.
16- مصطفى رشيد شيحة، النقود والعلاقات الدولية، الدار الجامعية، 1985.
17- منهل مطر ديب سوتر، رضوان وليد العمار، النقود والبنوك، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1- إدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

2- فاطمة الزهراء عبادي، دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، تخصص مالية، المركز الجامعي بالمدية، 2004.

ثالثا: المداخلات العلمية

1- المؤتمر العلمي السنوي الخامس، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية،جامعة فيلاديفيا الأردنية، المنعقد 4-2007/07/5 ، الأردن.

2- مداخلة وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، الدورة الأولى لاجتماع اللجنة الوطنية لترقية التشغيل الجزائري، 2011/02/.07.

رابعا: القوانين و المراسيم

1- قانون رقم 178-66 الصادر في 13 يونيو 1966.

2- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52، 1996.

3- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90.

4- المادة2، المرسوم التنفيذي رقم11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290، ا

5- لمؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها، الجريدة الرسمية، العدد14، 2011.

✓ **المراجع باللغة الفرنسية**

I- Ouvrage

1- Kamel hamdi ,annalyze de projets et leur financement , édition es-Salam , alger, 2000.

2- Gilbert koeing, «Les Modeles de Type Mundell- Fleming Revisités», *Document de Travail* n°03, Bureau d'Economie Théorique et Appliquée (Beta), Université Louis Pasteur, strasbourg, Janvier 2005.

3- Eric Manchon, Analyse bancaire de l'entreprise, édition économica, Paris, 2001.

4- Sylvie de Conssergues, La banque ; Structure, Marché, gestion, édition Dallos, Paris, 1996.